الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة مولود معمري- تيزي وزو-

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

عنوان المذكرة:

النشاط الإقتصادي الفرنسي في الجزائر 1791-1830م.

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ الجزائر الحديث1519- 1830م

إعداد الطالبتين:

- كنزة أوسعد.
- سليمة واشن.

إشراف الأستاذ:

- د.سليم بعلوج.

إسم ولقب الأستاذ	الرتبة العلمية	الصفة
د.رقية بن خيرة	أستاذة محاضرة ب	رئيساً
د.سليم بعلوج	أستاذ محاضر أ	مشرفاً مقرراً
د.سمير مزرعي	أستاذ محاضر أ	مناقشاً

بسم الله الرحمن الرحيم

تابانة.

الله في عمره.إلى أمي منبع أماني و سعادتي

إلى أمي أطال الله في عمره

إلى أختي الوحيدة كهينة أمي الثانية

إلى نور الدين رفيق دربي

إلى كل من منحني جرعة أمل في أوقات أوشكت فيها على الإستسلام

إليكم اهدي ثمرة جهدي

إلى إخوتي الكبار أختي العزيزة سندي " كهينة" وأخي "يزيد"

مُرشدة المنكرة

إل

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله أولا وآخرا ومن لا يشكر

الناس لا يشكر الله لذلك نتقدم بخالص الشكر

والإمتنان عرفانا لكل من ساهم في إنارة دربنا

بشموع العلم المضيئة وهم

أساتذتنا الأفاضل .

ونرسل أزكى تحياتنا إلى الأستاذ المشرف

سليم بعلوج

شاكرين له على إشرافه

على هذا البحث المتواضع .

قائمة المختصرات:

الإختصار	معناه
م	ميلادي
هـ	هجري
ع	عدد
م	مجلد
ط	طبعة

مقدمة

يعتبر موضوع العلاقات الجزائرية الفرنسية من المواضيع التي تستهوي الباحثين في تاريخ الجزائر الحديث ، التي أصبحت من أقوى الإيالات المغاربية التابعة للدولة العثمانية لذلك كانت تلفت أنظار الدول الأوروبية التي كانت تتسابق لكسب صداقتها بفضل تفوقها البحري في ظل الصراع الإسلامي المسيحي، و من بين هذه الدول نجد فرنسا التي كانت لديها أطماع إستعمارية اتجاه الجزائر منذ وقت مبكر ولتحقيق ذلك لجأت إلى أسلوب التوّدد والتحالف مع الدولة العثمانية وذلك لتثبيت أقدامهم على الأراضي الجزائرية ونسج علاقات متينة مع إيالة الجزائر منذ توقيع سليمان القانوني على معاهدة الإمتيازات سنة 1535م، التي أسسوا الفرنسيون من خلالها أولى الشركات التجارية الفرنسية بالجزائر سنة 1561م، لذلك فقد كان للعامل الإقتصادي تأثير فعال في توجيه العلاقات الجزائرية الفرنسية منذ القرن السادس عشر إلى غاية الإستعمار الفرنسي1830 م.

أهمية الموضوع:

-التعرف على النشاط الإقتصادي الفرنسي في الجزائر خاصة مع أواخر العهد العثماني وإنعكاساته على أوضاع إيالة الجزائر وإقتصادها .

الهدف من الموضوع:

-البحث عن النشاط التجاري للشركات الفرنسية في الجزائر خلال العهد العثماني والتعريف بها من حيث الشكل والموقع والتأسيس والتطرق لتجاوزات هذه الشركات التي تعبر عن أهدافها الخفية الغير التجارية وعن موقف الجزائريين منها، وأخيرا مدى تأثيرها على الإقتصاد الجزائري.

دواعي إختيار الموضوع:

هناك جملة من الأسباب دفعتنا لإختيار هذا الموضوع منها:

-إن إختيارنا لموضوع يتعلق بتاريخ الجزائر، يأتي في إطار إهتمامنا بتاريخ الدولة الجزائرية الحديثة وعلاقتها بفرنسا .

-أما تناول النشاط الإقتصادي الفرنسي بالجزائر، فهو ينبع من رغبتنا في معرفة النوايا الخفية والأهداف الحقيقية للوكالات التجارية الفرنسية في تلك الفترة.

-أما تركيزنا على ذلك الإطار الزماني يعود أساسا إلى نقص الدراسات حول هذا النشاط الفرنسي في أواخر العهد العثماني.

حدود الموضوع:

-تنحصر هذه الدراسة في إطار زماني ومكاني محدد، فالإطار الزماني لموضوع هذه المذكرة يمتد من 1790 إلى غاية 1830م، لكننا عدنا بالزمان إلى الوراء حتى القرن السادس عشر للتعرف على خلفيات هذا النشاط الإقتصادي الذي لم يكن وليد أواخر العهد العثماني في الجزائر، و أنهينا

الدراسة سنة 1830م تاريخ بداية الإحتلال لإيالة الجزائر ، و حدود الإطار المكاني هي إيالة الجزائر عموما و الجهة الشرقية خصوصا كون النشاط الإقتصادي في هذه الجهات كان قويا.

إشكالية الموضوع:

كان النشاط الإقتصادي بالشرق الجزائري يتعرض للعثرات من حين لآخر بسبب الإستغلال الفرنسي الفظيع الراغب ليس فقط على السيطرة ومنافسة بعض الدول الأوروبية ،إنما لغايات أخرى أهمها الإستقرار بالمنطقة و خلافة الإسبان،فبما اتسم النشاط الإقتصادي الفرنسي في الجزائر خلال هذه الفترة ؟ و للإجابة على هذه الإشكالية نطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية:

-على ماذا نصت معاهدة الإمتيازات العثمانية -الفرنسية ؟

-وفيما تكمن آثار هذه المعاهدة على فرنسا والدولة العثمانية ؟

-متى تأسست شركة الباستيون الفرنسية في الجزائر ؟ وفيما تمثل نشاطها؟

-لماذا تعرضت شركة الباستيون لعمليات الهدم المتكررة؟

-ما هي أهم الشركات الفرنسية التي ظهرت بالجزائر مع القرن الثامن عشر؟

-وكيف كان نوع نشاطها التجاري؟

-وما هي إنعكاسات هذه الشركات على الإقتصاد الجزائري ؟

منهج البحث:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التاريخي الوصفي و المنهج التحليلي ، بحيث وصفنا هذه الشركات الفرنسية من حيث الشكل والنشاط و تعرفنا على أهدافها الخفية .

الخطة المعتمدة:

لدراسة هذا الموضوع ارتأينا أن نقسمه إلى مقدمة و ثلاثة فصول وخاتمة فقد تناولنا في **الفصل الأول** الدوافع السياسية،الإقتصادية و الدينية التي أدت إلى إبرام هذه المعاهدة ثم عرجنا إلى مضمونها و أخيرا آثارها بعد ذلك تعرضنا إلى شركة الباستيون و ملحقاته كما تناولنا مختلف التجاوزات التي أحدثها مسيرو هذه الشركة و كيف كان رد فعل الجزائريين تجاهها ، و في **الفصل الثاني** عرفنا بالشركة الإفريقية الملكية و فصلنا في غايات تأسيسها و أوجه النشاط التي قامت بها و أخيرا مرحلة إفلاسها أما في **الفصل الأخير** عرفنا بالوكالة الإفريقية و نوع نشاطها و أشارنا إلى سحب الإمتياز من فرنسا و منحه لبريطانيا ، و أخيرا عرجنا إلى تأثير الشركات الفرنسية على إقتصاد الجزائر.

وختمنا ذلك بخاتمة تلخص أهم النقاط التي توصلنا إليها من خلال دراستنا لهذا الموضوع.

عرض ونقد المراجع:

استقينا المادة العلمية المعالجة في هذا البحث من مصادر ومراجع مختلفة، أهمها:

المصادر

-رحلة العالم الألماني هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس، يعتبر مصدر مهم لكونه عايش الفترة ووصف لنا الباستيون عن قرب وحتى كيفية صيد المرجان بدقة، لذلك إعتمدنا عليه في المبحث الثاني من الفصل الأول.

المراجع

1. الكتب

- يحيي بوعزيز: علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوروبا 1500- 1830م الذي أفادنا في عدة جوانب من المبحث الثاني الذي يحمل عنوان شركة الباستيون.

- كتابات ناصر الدين سعيدوني منها النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني والجزائر في التاريخ، مرجع مهم كونه يمس جوانب من الإقتصاد الجزائري في الفترة التي ندرسها، لذلك أفادتنا كتاباته خاصة في الفصل الثالث تأثير الشركات الأجنبية على الإقتصاد الجزائري.

- محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري ،وهو الكتاب الذي يبنى عليه الفصل الثاني و الثالث معا كونه من بين المراجع القليلة التي عرفت بالشركة الإفريقية ثم الوكالة الإفريقية من حيث تأسيسهما ونشاطهما حتى زوالهما، إلى جانب كتاب جمال **قنان** بعنوان: العلاقات الفرنسية الجزائرية (1790-1830) الذي أفادنا أيضا في كلا الفصلين .

-محمد فريد بك: تاريخ الدولة العثمانية العلية، الذي أفادنا في بنود المعاهدة العثمانية الفرنسية التي أدرجناها في الملاحق.

2. الرسائل الجامعية

- الشيخ لكحل: نشاط وكالة الباستيون وأثره على العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال النصف الأول من القرن 11هـ/17م(1604-1659م)، من بين الأطروحات التي لا يمكن الإستغناء عنها بإعتبارها دراسة سابقة لشركة الباستيون، لذلك إعتمدناه بكثرة في الفصل الأول في جوانب عدة مثل شكل الباستيون ومرافقه.

- عائشة غطاس: العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر(1619-1694م)، رسالة لا تقل أهمية عن سابقتها وذلك لأنها تتناول مختلف الشركات الفرنسية التي تحصلت على إمتيازات في الشرق الجزائري غير الباستيون في القرن السابع عشر وذلك في إطار دراستها للعلاقات بين الجزائر وفرنسا، والتي أفادتنا في الفصل الأول دائما خاصة في نشاط الباستيون.

3.الدوريات:

- يوسف علي رابع الثقفي: معاهدة الإمتيازات العثمانية -الفرنسية لعام 941هـ\1535م، مرجع مهم جدا حيث درس معاهدة الإمتيازات العثمانية -الفرنسية بشكل دقيق وعميق، لذلك إعتمدنا عليه في دوافع تلك المعاهدة ومضمونها ونتائجها.

- وهيبة خليل: الحصن الفرنسي (الباستيون) بمدينة القالة خلال الفترة العثمانية -دراسة تاريخية أثرية-، تعتبر من المقالات المهمة التي درست الباستيون، حيث أفادتنا في المبحث الثاني من الفصل الأول خاصة في شكل الباستيون وموقعه وحتى في تجاوزات الباستيون.

صعوبات البحث:

لا يخلو أي عمل بحثي من وجود صعوبات، لذلك فقد واجهتنا بعض العراقيل منها:

- قلة المراجع التي تدرس الإقتصاد الفرنسي في الجزائر في آواخر العهد العثماني.
- شح الكتب التي تنفض الغبار عن الشركة الإفريقية الملكية وندرة الدراسات السابقة عنها عكس شركة الباستيون.
- وهذا ما أدى إلى غموض هذا الموضوع وقلة معلوماته، لذلك يبقى هذا الموضوع محتاج إلى دراسات أوسع.

الـــفصـــــل الأول

الإمتيازات الفرنسية في الجزائر قبل 1791م.

المبحث الأول: المعاهدة العثمانية الفرنسية 1535م.

المبحث الثاني: شركة الباستيون 1561م.

تمهيد

تعود العلاقات التجارية بين الجزائر وفرنسا إلى العصور الوسطى، ولا يبدو هذا أمرا غريبا بالنسبة لقطرين يُطلان على ضفتي المتوسط المتقابلتين، إذ عُقدت إتفاقية تجارة وملاحة في القرن الرابع عشر بين مارسيليا وملك بجاية "خالد بن زكرياء"، حيث كان المارسيليون يأتون إلى بجاية بمعادن وأقمشة وآلات حديدية مقابل شراء الخيول، الأصواف، الشموع والجلود التي يُعيدون بيعها بأضعاف ثمنها في إسبانيا وإيطاليا، لتتطور هذه العلاقات التجارية بين البلدين بعد إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية سنة 1519م، إذ منحت هذه الأخيرة إمتيازات لفرنسا في العديد من إيالاتها سنة 1535م ومن بينها الجزائر، وكانت شركة لانش الثمرة الأولى للإمتيازات الفرنسية في الجزائر.

المبحث الأول: المعاهدة العثمانية الفرنسية 1535م.

هي معاهدة تمت بين السلطان العثماني سليمان القانوني[1] والملك الفرنسي فرنسوا الأول سنة 1535م، منحت الدولة العثمانية بمقتضاها إمتيازات لصالح الرعايا الفرنسيين داخل حدود الدولة العثمانية.[2]

1_ دوافع إبرام المعاهدة:

أ.السياسية:

أصبحت الدولة العثمانية تلعب دورا هاما في مجال السياسة الأوروبية مع حلول القرن السادس عشر، بحيث وجه السلطان سليمان إهتمامه نحو أوروبا وبوجه خاص نحو "بلجراد" التي تعتبر بوابة أوروبا الوسطى، وفي مقابل ذلك نجد أن أوروبا كانت تعيش إنقساما سياسيا بسبب الجدل الديني بين شارل الخامس حاكم الإمبراطورية الرومانية المقدسة وفرنسيس الأول ملك فرنسا،[3] لذلك نستطيع إعتبار الوضع السياسي أثناء فترة حكم سليمان كان وضعا معقدا، إذ كان يسعى شارل الخامس للزحف والتوسع على حساب الدولة العثمانية كما كان أخيه فرديناند ملك النمسا عدوا لدودا للسلطان سليمان.[4]

وفي مثل هذه الظروف لعّل أن الدولة العثمانيةكان في إعتقادها سوف تستفيد بتقديم الإمتيازات لفرنسا وضمانها لعدم مشاركة هذه الأخيرة في الغارات المسيحية، التي يقودها شارل الخامس ضد الدولة العثمانية في البحر المتوسط،[5] هذا من جانب العثمانيين أما بالنسبة لفرنسا فأرادت كسب صداقة السلطان العثماني فقد إعترف "فرنسوا الأول" لسفير البندقية بأن الدولة العثمانية هي القوة الوحيدة القادرة على ضمان المقاومة المستمرة للدول الأوروبية ضد شارل الخامس.[6]

---

[1] – **سليمان القانوني**: ولد السلطان سليمان بن سليم الذي عرف بالأول أو القانوني في أول شعبان سنة 1495م في مدينة طرابظون التركية تولى الحكم سنة 1525م. ينظر:نورة عبد الرزاق العلي: **السلطان سليمان القانوني (حياته،حروبه،إدارته)**، رسالة ماجيستير في تاريخ الدولة العثمانية ،كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة دمشق، 2010م، ص41.

[2] – .يوسف علي رابع الثقفي:"**معاهدة الإمتيازات العثمانية– الفرنسية لعام 941هـ–1535م**"، مجلة كلية العلوم الشرعية والدراسات الإسلامية، ع6، الرياض، د.سنة، ص 146.

[3] – نفسه، ص149.

[4] – نفسه، ص150.

[5] – نفسه ،ص152.

[6] – نفسه، ص153.

ب. الإقتصادية:

أمل السلاطين العثمانيين في إنعاش التجارة بالمتوسط، وذلك بإستخدام التجار لمصر كحلقة وصل للتجارة مع الدول الأسيوية بدلا من إستخدام الطريق التجاري الجديد"رأس الرجاء الصالح"[1] إنعاش التجارة في المتوسط[2] وحسب إعتقادهم أن هذه الإمتيازات الممنوحة للأوروبيين ستُساهم في نمو التجارة و ستُزيد من دخل الباب العالي من الضرائب التي تُفرض على التجارة الدولية المارة عبر مصر.[3]

أما فرنسا قد رأت أن معاهدة 1535م فرصة للتفوق على الدول الأوروبية الأخرى وفتح باب التجارة مع الشرق الأقصى خاصة وأن فرنسا لم تكن تتمتع بأسطول قوي مقارنة بمُنافسوها (مثل البرتغال)، وفتح أسواق جديدة في الدولة العثمانية يترتب عليه تقدم في النشاطات الإقتصادية الفرنسية.[4]

ج. الدينية:

لعبت الأسباب الدينية دورا ضئيلا، في إبرام هذه المعاهدة مقارنة مع الدوافع التي تم ذكرها سابقا يمكن تلخيصها في:

ـرغبة فرنسا في نشر المسيحية في الشرق الأدنى بإعتبارها كانت المصدر الرئيسي للحملات الصليبية الأوروبية وأبدت إهتماما لفترة طويلة في سيطرة المسيحيين على القدس،[5]وربما تكون نيّة فرانسوا الأول أن يجعل من هذه المعاهدة وسيلة لتقوية تأثير المسيحية في الدولة العثمانية.

أما بالنسبة للعثمانيين فيجب أن ندرك دورهم في نشر الإسلام في أوروبا، فالسلطان محمد فاتح القسطنطنية في 1453م فتحها بإسم الإسلام وغير[6]إسمها إلى دار الإسلام وحوّل الكنائس إلى مساجد، وأكد خلفه خاصه السلطان سليمان إلتزامه بالإسلام وحمايته للأماكن المقدسة ووصل في فتوحاته إلى فيينا عام 1529م، إلا أن يمكن القول بأن البواعث الدينية لم تلعب دورا هاما في إبرام هذه المعاهدة وذلك لأن طبيعة بنودها لا تشجع مبدأ

[1]- يُنظر الملحق رقم (1).

[2]- يوسف علي رابع الثقفي:المرجع السابق ،ص154.

[3]- نفسه، ص155.

[4]- نفسه، ص157.

[5]-نفسه،ص157.

[6]-نفسه ،ص158.

الكفاح ضد المسيحيين وتمنح للرعايا الفرنسيين إمتيازات لم يحصل عليها العثمانيون أنفسهم،[1] فالمعاهدة أتاحت الفرصة أمام التجار الفرنسيون بإنشاء مدراس وكنائس وهو الشيئ الذي لم يتمتع به الرعايا العثمانيون نظرا لعدم وجود تجار عثمانيون في فرنسا يحق لهم ممارسة شؤونهم الدينية على نمط مساوي للفرنسيين المقيمين في الدولة العثمانية.[2]

2. مضمون المعاهدة:

أرسل "فرانسوا الأول" أحد السكرتاريين يُدعى "جان دي لافوريه" إلى السلطان سليمان للقيام بمهمة عقد تحالف بين فرنسا والدولة العثمانية في شكل معاهدة، وقام بالتفاوض مع السلطان سليمان و وزيره إبراهيم باشا ووقع على المعاهدة التي نحن بصددها، والتي أسست بدورها لتعاون سياسي تجاري وعسكري بين الدولتين، والتي تتضمن ستة عشر بندا.[3]

من أهم بنود هذه المعاهدة هي تلك المتعلقة بالإدارة القضائية خاصة القضايا المدنية وجنايات الرعايا الفرنسية القاطنين بأراضي الدولة العثمانية، فقد نصت البنود الخاصة بالتطبيق القضائي في البنود 3،4،5،7،9،10،14 على حق الرعايا الفرنسيين في المحاكمة طبقا لقوانينهم وذلك في القنصليات المخصصة لهم أما في قضايا الجنايات فقد حددت المادة الخامسة الوسائل والطرق التي يجب أن يعامل على أساسها التجار الفرنسيين وغيرهم من الرعايا.[4]

ولقد أُخذت الشروط الدينية بعين الإعتبار في البند السادس الذي يسمح للفرنسيين بحرية ممارسة شعائرهم الدينية وتعتبر هذه المادة تأكيدا لحماية الحقوق الدينية للرعايا الذين ينتمون للملك الفرنسي.

أما البنود2،7،11،12،13 فتشمل المجالات الإقتصاية حيث تعالج بشكل واسع المسائل التي تتعلق بحرية التجارة، عبور السفن، حماية الملكية ونظام الضرائب وفي بنود أخرى مثل 10،14 فقد إهتمت بشروط تخص

[1]- يوسف علي رابع الثقفي:المرجع السابق ،ص159.

[2]- نفسه، ص166.

[3]- يُنظر إلى الملحق رقم (2).

[4] -نفسه، ص161.

الرق والأمان فالبند العاشر يتضمن الحقوق القانونية الخاصة بالعبيد وأسرى الحرب ونصت على التحرير الفوري لجميع العبيد الذين تم شرائهم من كلتا الدولتين.[1]

يتضح في ما سبق أن الأسباب التي حفزت فرنسا والدولة العثمانية على عقد هذه المعاهدة لم تكن على وفاق تام مع طبيعة بنودها مع وجود خلل في التوازن حيث أنها تخدم الرعايا الفرنسيين أكثر مما تخدم العثمانيين.[2]

« **وبذلك صارت فرانسا الأوروپاوية الوحيدة الحائزة على إمتيازات لرعاياها ولكن كان هذا الإتفاق سببا في تدخل فرانسا وباقي دول أوروبا في شؤون المملكة الداخلية ...**».[3]

3. آثار المعاهدة:

أ. السياسية:

لقد سبق وذكرنا بأن السياسة العثمانية والفرنسية كانت مناوئة لسياسة شارل الخامس في أوروبا في أوائل القرن السادس عشر، ذلك اتخذ السلطان العثماني ملك فرنسا كنظير سياسي له، ثم إن بعد التصديق على المعاهدة وافقا على استخدام قواتهم ضد شارل الخامس في إيطاليا، إلا أنهما إختلفا في تنفيذ المهمة بسبب الهدنة التي أقامها مع شارلكان، مع النقيض من ذلك فقد إلتزمت الدولة العثمانية ببنود المعاهدة وأدت واجبها تجاه فرنسا ولعل أحسن مثال على ذلك هو وضع باربروسا[4] قائد البحرية أسطوله في ميناء مدينة مارسيليا الفرنسية وطبقا للبند الخامس عشر فقد ضمنت فرنسا الحماية الكاملة للدول الغربية الأخرى بإسمها، وهو الوضع الذي جعل فرنسا تكتسب مكانة مرموقة بين الدول الأوروبية التي أصبحت ممتنة لها والتي سعت بدورها للحصول على نفس الإمتيازات التي حظيت بها فرنسا خاصة الإنجليز والهولنديون التي راودتهم نفس الأهداف الخاصة بالوقوف ضد شارلكان، وهذا ما جعل الدولة العثمانية تمنحهم إمتيازات في سنتي1580 م للإنجليز و1612م للهولنديين.[5]

---

[1]- يوسف علي رابع الثقفي: المرجع السابق، ص 162.

[2]- نفسه، ص163.

[3]- محمد فريد بك: **تاريخ الدولة العثمانية العلية**، ط2، مطبعة محمد أفندي مصطفى، مصر، 1896، ص94.

[4]- **باربروسا**: إسمه "خِضر"، أشتهر بلقب "بربروس" أي ذو اللحية الحمراء، وأطلق عليه السلطان سليم الأول لقب "خير الدين"، ولد في حدود 1472م بجزيرة ميدللي بعد أخيه عروج ينظر: محمد دراج: **الدخول العثماني إلى الجزائر ودور الإخوة بربروس 1512– 1543م**، شركة الأصالة للنشر والتوزيع ،الجزائر، 2012م، ص165.

[5]- يوسف علي رابع الثقفي: المرجع السابق، ص164.

ب. الإقتصادية:

زيادة أوجه النشاط الإقتصادي في شرق البحر المتوسط وموانئ البحر الأحمر، مما شجع السلطان سليمان لدراسة حفر قناة تربط البحر الأحمر بالبحر المتوسط لتتحكم الدولة العثمانية في طرق التجارة بين أوروبا وآسيا والتي كان البرتغاليون يرغبون في التحكم فيها بعد إكتشافهم لطريق رأس الرجاء الصالح في نهاية القرن الخامس عشر وهذا بالنسبة لرغبة السلطان العثماني، أما بالنسبة لفرنسا بدأت تتنافس مع البندقية[1]على الإجراءات التجارية حتى أن نشاطها التجاري إزداد بشكل ملحوظ في أسواق الشرق الأدنى[2] وأصبح هناك تبادل في السلع التجارية بين المنطقتين،[3] وتاجر الأوربيون تحت العلم الفرنسي وذلك بناءا على ما تضمنته المعاهدة لتصبح أراضي الدولة العثمانية أسواقا مفتوحة أمام التجار الأوروبيين في حين لم يمارسوا العثمانيون نفس الدور ويُحتمل أن السبب في ذلك هو التوجيه الإقتصادي الذي لم يشغل بال العثمانيين بقدر ما اهتم به الأوروبيين

ج. الدينية:

نظرا للخلفيات الدينية المختلفة التي يُدين بها التجار الغربيون الذين يُتاجرون في الدولة العثمانية فلقد ضعف المبدأ الإقليمي للقانون الإسلامي داخل الأراضي العثمانية، فالمعاهدة أتاحت الفرصة أمام التجار الغربيون وبوجه خاص التجار الفرنسيون بأن ينشأوا مدارس وكنائس كما سبق وأشارنا سابقا، وفي المقابل إنتهزت فرصة الإنشقاق الديني في أوروبا لتحقق نصر سياسي على الإمبراطور شارل الخامس ليس فقط في صالحهم ولكن لصالح حلفائهم الفرنسيين كذلك، فصداقتهم مع فرنسا وعقد المعاهدة التجارية معهم أتاح الفرصة لإضعاف سلطة الإمبراطور شارل الخامس وتقديم المساعدة العسكرية لخصومهم البروتستانت وعلى هذا ليس بعيدا في هذا الشأن[4] تأييد الرأي القائل بأن إنتشار البروتستانتية بأوروبا في القرن السادس عشر ميلادي كان مترتبا على ضغط العثمانيين على أسرة الهابسبورغ ودعمهم للحركة اللوثرية والتي هي فرع من فروع البروتستانتية.[5]

---

[1]- **البندقية:** بالإيطالية venezia بالإنجليزية venice مدينة بشمال إيطاليا وهي عاصمة مقاطعة فينيسيا (يُنظر: سامي عبد الله بن أحمد الملغوث: **أطلس الحملات الصليبية على المشرق الإسلامي في العصور الوسطى**، شركة العبيكان للأبحاث والتطوير، الرياض، 2009، ص136).

[2]- **الشرق الأدنى:** مصطلح كان يُستخدم للدلالة على الدولة العثمانية، بإمتدادها في البلقان من ألبانيا وشمال اليونان إلى الجزيرة العربية ومصر والسودان و ولاية طرابلس الغرب (يُنظر محمد رياض: **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2014، ص222).

[3]- يوسف علي رابع الثقفي :المرجع السابق،ص165.

[4]- نفسه،ص166.

[5]- نفسه، ص167.

المبحث الثاني: شركة الباستيون 1561م.

بحكم الثروات التي يزخر بها الشرق الجزائري، خاصة الشعاب المرجانية الهائلة وهو من أجود المرجان[1] في العالم[2] تهاتفت عليه الدول الأوروبية لإستغلاله وكانت إمارة جنوة الإيطالية قد أسست مركزا لصيد المرجان في خليج عنابة منذ عام1451م، وكان أهالي بروفانس قد اعتادوا منذ القرن الخامس عشر على صيد المرجان في سواحل كورسيكا الفرنسية وسيردينية وغيرها، وألف عدد من الكورسكيين المستقرين بمرسيليا شركة لصيد المرجان عام 1553م من ضمنهم الإخوة طوماس وانطوان(Thomas)، فيسكونت (Visconte)من عائلة لينسيو أولينش(lencio ou lenche)، وفي عام 1561م قامت هذه الشركة بتأسيس مراكز لصيد المرجان في سواحل الجزائر الشرقية.[3]

خاصة القالة التي إشتهرت بحصنها ومرجانها سواء في الفترة الوسيطة عندما كانت تسمى بمرسى الخرز[4] أو خلال الفترة العثمانية ثم الإستعمارية وكانت المعاهدة التي تمت بين فرنسا والدولة العثمانية سنة 1535م من أهم الأسباب التي أدت إلى إستغلال تجارة المرجان في الجزائر من طرف الفرنسيين وإقامة شركات وحصون في السواحل الشرقية الجزائرية، وإعتبرت فرنسا موانئ شرق الإيالة من ممتلكاتها الخاصة فلا يحق لغيرها أن يتاجروا بها.[5]

---

[1]- **المرجان:** عروق حمر كأصابع الكف تستخرج من قاع البحر، وقيل: وهو صغار اللؤلؤ، وقيل كبار الدر وصغاره، وقيل: الخرز الأحمر. يُنظر منصور بن يونس بن صلاح الدين البهوتي: **المنح الشافيات بشرح مفردات الإمام أحمد**، تحقيق: عبد الله بن محمد المطلق، دار كنوز إشبيليا للنشروالتوزيع، السعودية، 2006م، هامش، ص298.

[2]- وهيبة خليل: "**الحصن الفرنسي (الباستيون) بمدينة القالة خلال الفترة العثمانية –دراسة تاريخية أثرية–**"، المجلة التاريخية الجزائرية، ع2، جامعة المدية، 2022، ص 305.

[3]- يحي بوعزيز: **علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوروبا 1500–1830**، داار البصائر، الجزائر، 2009، ص59.

[4]- **مرسى الخرز:** هو الإسم القديم للقالة يقع شرق الباستيون بأربع فراسخ أي(7.68 كلم) وكان معروفا منذ القرون الوسطى بغنى منطقته بالمرجان، حيث إستغله الجنويين فترة من الزمن، وقبل خروجهم منه عمد "روجير دي لوريا "(Roger de Loria) لجنوي إلى تخريبه سنة 1286م. وبقي على حاله إلى غاية منحه للفرنسيين وقد أسموه القالة(calle) ، لأنهم إعتبروه بمثابة موقف وملجأ للسفن التي تعمل في الباستيون. ينظر: الشيخ لكحل: **نشاط وكالة الباستيون وأثره على العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال النصف الأول من القرن 11هـ/17(م1604–1659)م**)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث،كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ، جامعة غرداية، 2012-2013م، هامش، ص20.

[5]- وهيبة خليل: لمرجع السابق،ص305.

1- التعريف بالباستيون :

الباستيون هو حصن فرنسا التجاري الواقع في الشرق الجزائري،[1] وإن التاريخ الدقيق لتأسيسه يكتنفه الكثير من الغموض نظرا لتضارب الروايات التاريخية حول هذا الموضوع خاصة في الروايات الأوروبية، الفرنسية على وجه الخصوص فهناك من توغل كثيرا في الزمن حينما زعم أن بداية تأسيس الباستيون يعود إلى حملة الدوق دوبوربون (De Bourbon)على المهدية في تونس سنة 1390م،لكن هذا مستبعد جدا كما يقول لابريموداي (La Primaudaie)،ذلك أن الرسالة التي بعثها الملك الفرنسي لويس الحادي عشر (Louis XI) إلى سلطان تونس وابنه أمير عنابة وبجاية سنة 1482م، والتي تتضمن الرغبة في تطوير العلاقات التجارية بين هذه المدن ومنطقة البروفانس، لم تتضمن أيه إشارة إلى صيد المرجان،كما أن نيكولاس دي نيكولاس (Nicolas de Nicolay)،مبعوث الملك الفرنسي إلى إسطنبول والذي زار السواحل الجزائرية من مدينة الجزائر حتى عنابة وذلك في سنة 1550م، لم يحدثنا عن وجود الباستيون في هذه المناطق، ولاحتى عن مراكز فرنسية لصيد المرجان، ووصف بيري رايس العثماني الذي زار هذه المناطق في عشرينيات القرن السادس عشر نشاط الجنويين في مرسى الخرز، بينما لم يذكر أي نشاط للفرنسيين.[2]

كما أن معاهدة الإمتيازات لسنة 1535م، لم تذكر هذه المراكز وهذا دليل على أن الباستيون تأسس بعد عقدها فيمكن القول أن الباستيون قد شُيد سنة 1561م، من طرف تاجرين من مارسيليا هما توماس لانش (Thomas Linche) و كارلين ديديه(carlin Didier)،[3] وأطلقا عليه إسم "لوباستيدون"(Loubastidoun) والتي تعني بالبروفانسية الحصن الصغير وتذكر عائشة غطاس أن كلمة الباستيون ليست سوى تحريفا للكلمة الأولى،[4] وعرف كذلك بإسم شركة لنش نسبة للتاجر "توماس لنش" كما سُميت أيضا بإسم إمتيازات إفريقيا (concession d'Afrique)،[5] بما أنها حصلت على إمتياز صيد المرجان وتصديره وإنشاء متاجر أو وكلات تجارية على إمتداد 200 كلم من الشاطئ الممتد من رأس وردية شرقا

[1]- الشيخ لكحل: المرجع السابق، ص11.

[2]- نفسه، ص17.

[3]- نفسه، ص19.

[4]- عائشة غطاس: **العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر (1619-1694م)**،رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1984-1985م، ص163.

[5]- جودي زكرياء:" **دور الباستيون في النزاعات العسكرية بين الجزائر وفرنسا في القرن 17م**"، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، م4،ع1، الجزائر، جانفي 2022، ص40.

إلى نهر سيبوس غربا، وكان هذا الإمتياز مقابل دفع ضريبة سنوية "اللزمة" تقدر بألف وخمسمائة "écus"[1]لإيالة الجزائر.[2]

أ.الموقع:

يقع الباستيون على الساحل الشرقي للجزائر[3] على بُعد إثنى عشر فرسخا[4] شرق مدينة عنابة، وأربع فراسخ غرب القالة.[5]ونقلا عن إسمهان لعريبي قد وصف الفارس جان أتون بوسيو-أحد فرسان مالطة- الباستيون قائلا: «...**يقع الباستيون في شاطئ يبعد عن القالة بثلاثة أميال غربا، ويحتوي حصنا مكونا من 60 جندي وحوالي ثلاثمائة شخص يسكنونه من الصيادين وغيرهم...**»[6].وحسب وهيبة خليل فإنه يقع على بُعد حوالي 12 كلم غرب مدينة القالة في خليج صغير بمحاذاة الشاطئ، ويبعد عن تونس بحوالي 100 ميل.[7]

ب.الشكل:

ذكر فيلبي(Filippi) نقلا عن وهيبة خليل أن الحصن عبارة عن قلعة مربعة الشكل[8] وهو حصن به مخازن بُنيت بُنيت على صخرة في شكل شبه جزيرة ويتكون من بناية ضخمة تضم ساحتين تنفتح على غرف لإقامة مجموعة من العمال ومخازن لحفظ الحبوب والسلع، تفصل بينهما بناية مخصصة لرئيس المركز وأعوانه.[9] وكان الباستيون يحتوي على العديد من المرافق كالمستودعات،كنيسة، مقبرة، مستشفى، قلعة،[10]وصف بياردان نقلا عن جودي

---

[1]- **أوقية:** أُطلق هذا المصطلح على الترس الفرنسي خلال العصور الوسطى، ثم أستخدم لنوع من العملة القديمة، وكان يحمل على أحد الوجوه صورة ترس شعار فرنسا، وقد بلغت قيمته في بداية القرن السابع عشر حوالي أربعة قروش.ينظر: الشيخ لكحل :المرجع السابق، هامش، ص20.

[2]- عائشة غطاس :المرجع السابق، ص161.

[3]- يُنظر الملحق رقم (3).

[4]- **الفرسخ** :أصله" فرسنك " فارسي دخل العربية بمعنيين الأول يدل على الزمن،كقول أحدهم: هؤلاء قوم لا يعرفون مواقيت الدهر وفراسخ الأيام. والمقصود هنا بفراسخ الأيام ساعات الليل والنهار. والمعنى الثاني إرتبط بمسافة معلومة إتفق على تقديرها بالمسافة التي إذا مشاها الرجل قعد واستراح، وهي عند بعضهم ستة أميال، غير أن الفقهاء المسلمين قدروا الفرسخ بثلاثة أميال، والميل عندهم ثلاثة آلاف ذراع هاشمي، والذراع الهاشمي أربعة وعشرون إصبعا التي تعادل 45,72سم و بالكليموتر 1.92 يُنظر: مصطفى عبد الكريم الخطيب: **معجم المصطلحات والألقاب التاريخية**، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1996م، ص337.

[5]- الشيخ لكحل: المرجع السابق، ص19.

[6]- إسمهان لعريبي: البستيون الفرنسي بالقالة من خلال مراسلات محلية (1)مخطوطة، مجلة عصور، ع2،جامعة وهران،2010، ص74.

[7]- وهيبة خليل: المرجع السابق ،309.

[8]- نفسه، ص310.

[9]- هابنسترايت: **رحلة العالم الألماني ج.أو.هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس (1145هـ-1732م)**، ترجمة: ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، تونس،2007، ص95.

[10]- يُنظر الملحق رقم (4).

زكرياء الباستيون ومرافقه قائلا: «**هناك ساحتين في الباستيون الأولى واسعة ناحية الشمال تحتوي على مستودعات القمح وسلع أخرى إضافة إلى غرف مبيت ضباط الباستيون، أما الساحة الثانية فهي قريبة من الشاطئ ويتم فيها وضع السفن.كما توجد كنيسة مسماة القديسة كاترين sainte Catherine في آخر الساحة في أعلاها يوجد غرف الرهبان وأمامها توجد المقبرة. على جانبها قليلا بين الكنيسة والحديقة يوجد مستشفى يتداوى فيه الجنود...**».[1] نستنتج من هذا الوصف أن الباستيون ليست مجرد شركة تجارية لصيد المرجان بل تتعدى ذلك فهي أشبه بمدينة مصغرة ظاهرها إقتصادي وباطنها أعمق من ذلك.

2.نشاط الباستيون و ملحقاته:

أ.نشاط الباستيون:

إنحصر مجال إهتمام الشركة في بادئ الأمر في صيد المرجان وتصديره إلى أسواق الإسكندرية، وفي جلب المواد المصنعة لبيعها إلى الأهالي ويظهر أن الشركة جنت أرباحا طائلة عن طريق تلك المبادلات، فكانت تبيع المرجان بخمسين قرشا للرطل الواحد بينما لا يتحاوز سعره عند الشراء أربعة وثلاثين قرشا ونظرا لهذه الأرباح كثفت الشركة نشاطها بزيادة اليد العاملة وذلك بالإستعانة بصيادي السمك إلى جانب مائتين وخمسين صياد مختص في المرجان، وأصبحت الشركة من أكبر الأسواق وملتقى للتجار من كل الجنسيات من أمريكا اللاتينية والإنجليز والهولنديين، وتتم المبادلات التجارية إما نقدا أوتقايضا فمقابل الأسلحة وغيرها من المواد التي يحتاجونها السكان يحصل التجار الأوروبيون على المرجان والصوف والجلود والشمع وغيرها.[2]

وبما أن الشركة مختصة في صيد المرجان بالدرجة الأولى، وصف هابنسترايت(Hebenstreit)الرحالة الألماني كيفية صيده بدقة حيث قال: «**لقد عاينت الكيفية التي يتم بها صيد المرجان بالقالة، فيُرمى من القوارب قطعة خشب على شكل صليب في البحر بعد أن يشد إلى حبل ويثبت في الخشب جسم ثقيل ويزود بشباك مصنوع من خيوط القطن أو القنب، وما أن تغوص هذه الأشياء داخل الماء وتلامس قاع البحر الذي يصل عمقه حسب المواقع ثلاثين إلى أربعين براس (Brasses)[3] ،حتى يشد إلى الأعلى فتعلق**

[1]- جودي زكرياء : المرجع السابق،ص ص 40-41.

[2]- عائشة غطاس: المرجع السابق ،ص163.

[3]- **براس:** قياس بحري يستعمل في تحديد عمق المياه، يقدر طوله بخمسة أقدام أي حوالي 1.6متر بحيث تساوي 10 براس ثانية واحدة بالنسبة لقياس عمق البحر. البحر. ينظر :هابنسترايت: المصدر السابق،هامش ص 98.

بالشباك جذور وأغصان شجر المرجان وغيرها من التكوينات البحرية في حالة جيدة أو مهمشة، وطريقة الصيد هذه يستبعد فيها في كل حال من الأحوال استعمال التكوينات البحرية غير المرجانية من قبل عرق اللؤلؤة(Matrepores) والمرهم الشمعي (Cératophyle) والفطر المعروف بعش الغراب (champignon)والمجوفات (Alcyonites) وغيرها من المنتجات البحرية. على أنه غالبا ما ترمى معها في البحر قطعا ثمينة جدا من المرجان والتي إقتنيت مجموعة جميلة منها...» .[1]

نلاحظ من هذا الوصف مدى خبرة هابنسترايت الألماني في التكوينات البحرية، وذلك لكونه عالم نباتات. ويبدو أن نشاط الشركة لم يقتصر فقط على صيد المرجان بل تجاوز ذلك إلى معاملات أخرى وهذا مايضيفه هابنسرايت قائلا: « **وللفرنسيين بعنابة مركز تجاري يشتغل بتجارة الحنطة والشعير والخضار الجافة والجلود والعسل والشمع وهذا النشاط التجاري يعتبر عملا مربحا ومهما بالنسبة لمقاطعة البروفانس الفرنسية...»**.[2]

فقد أقحمت الشركة نفسها في تجارة القمح منذ وقت مبكر وتوسع نشاطها بذلك، إذ كانت تستثمر جزءا من مداخيلها في شراء كميات معتبرة من الحبوب من السكان و توريدها نحو مارسيليا وجنوة، كما أنها عرفت توسعا جغرافيا بعد ضم مرسى الخرز سنة 1578م بعد أن كان محل صراع بين الفرنسيين والجنويين،[3] وبغض النظر عن طابعها المرجاني تحصلت الشركة على إمتياز شراء الجلود والصوف و الشمع من سكان المنطقة وما يكفي من الحبوب لإطعام الصيادين وعائلاتهم حوالي ألف قفيز الذي يعادل 2.250 قنطار من الحبوب حسب الإتفاق الذي أبرمته مع حكام الجزائر، إلا أنها كانت تنجح في تصدير كميات غير محدودة من الحبوب وذلك عن طريق تقديم الهدايا للحكام والتودد لهم، ونظرا لهذا النشاط المزدهر الذي كانت تقوم به هذه الوكالة التجارية وأهمية مداخليها بالنسبة لإيالة الجزائر فقد كان إقليمها مطمعا لمسيري الإدارة المحلية، سواءا في بايلك الشرق أو حتى في تونس، لهذا فقد قام السلطان العثماني مراد الثالث بإجراء ترتيبات إدارية في بايلك الشرق، تمثلت في استحداث لواء جديد يتركب من مناطق عنابة والباستيون وطبرقة وباجة بتونس وذلك سنة 1580م، بهدف تحقيق التوازن الإقتصادي في مداخيل ومصاريف أوطان الجزائر.[4]

[1]- هابنسترايت :المصدر السابق، ص 98 .

[2]- نفسه ،ص94.

[3]- الشيخ لكحل: المرجع السابق، ص20.

[4]- نفسه، ص21.

ب.ملحقات الباستيون:

هي تلك المراكز والموانئ ومناطق الأنشطة الإقتصادية الفرنسية والمنتشرة على طول الساحل الشرقي للجزائر، وهي تابعة إداريا للباستيون ويختص كل مركز في نشاط معين منها المتخصصة في صيد المرجان، ونجد المهتمة بتصدير أنواع مختلفة من السلع، وأخرى مكلفة بحماية مخازن المواد قبل نقلها لموانئ التصدير، وأخذت الباستيون على عاتقها دفع أجور الموظفين والجنود وكذا تكاليف الكراء والتجهيز، وليس أخيرا تقديم الضرائب المستحقة إلى السلطة المركزية وذلك بإعتبارها الوكالة الأم، إلا أن بعض هذه الملحقات لم تتأثر بعمليات الهدم المتكررة التي تعرض إليه الباستيون وتعطله.[1]

من أهم ملحقات الباستيون نجد:

1.القالة(la calle) : يعتبر المركز الأول الذي طالب الفرنسيون بضمه إلى الباستيون وذلك لقربه من هذه الوكالة وكان بمثابة محطة وملجئ للسفن لأن تضاريس ساحل الباستيون لم تكن ملائمة للرسوّ، كما كانت تضم مخزنين كبيرين وحامية مكونة من قائد و14 ضابطا.[2]

2.وكالة عنابة(Bône) : أشتريت من عوائد الباستيون، يشتغل بها خمس وكلاء بالتداول، وتبلغ النفقات السنوية التي تغطي تكاليف صيانة الوكالة والموظفين الخمسة الذين يقيمون فيها خمسة آلاف جنيها بالإضافة إلى ذلك فقد تم إحتساب مبلغ 800 جنيه لرؤساء وجنود الحامية العثمانية للحفاظ على صداقتهم في الأعمال التجارية للباستيون

3.سكيكدة أو سطورة(stora) : يعتبر خليج سطورة من أولى المراكز الفرنسية، إن لم يكن الوحيد الذي نصت عليه معاهدة الإمتيازات،[3] وكان المفضل لديهم لجودة مرجانه.[4]

4.القل(collo) : ويعتبر الأقرب من مركز سكيكدة، وأهم مركز لتصدير الجلود ذات الجودة العالية، بالإضافة إلى مواد أخرى تُصدر من هذا المركز.[5] فقد وصف المؤرخ الإسباني مدينة القل قائلا: «...**المدينة مركزا مهما**

[1]- الشيخ لكحل :المرجع السابق، ص22.

[2]- نفسه، ص23 .

[3]- ذُكر إسم هذا المركز في نص معاهدة الإمتيازات التي قام بتجديدها السلطان أحمد الأول سنة 1604م. ينظر الملحق رقم 5.

[4]-نفسه، ص23.

[5]- نفسه، ص24.

ومقرا لعدد كبير من التجار والصناع أهلها طيبون متمدنون بفضل التعامل التجاري مع أوربا، إذ هي مقصودة لشراء الشمع والجلود وغيرها من البضائع...».[1]

5.الرأس الوردي(cap Rose) : يقع على بعد 18 كيلومتر غرب الباستيون، ويمتد داخل البحر مكونا الحد الشرقي لخليج عنابة ويعد من أشد الأمان تحصينا بها، يقيم فيه ضابط وثمانية جنود مع مترجم

6.دار الجزائر(maison d'Alger) : يستعمل هذا البيت كمحل إقامة مؤقتة لموظفي الباستيون في مدينة الجزائر، سواءا القادمين من فرنسا أو المكلفين بمهمة لدى حكام الجزائر قبل إلتحاقهم بمكان عملهم، ويصفها لابريموداي نقلا عن الشيخ لكحل بأنها كبيرة وأنيقة وثمن إيجارها 500 جنيها، يقيم فيهاموظف مكلف بنقل المراسلات بين وكلاء الباستيون والسلطات المركزية،كما تبلغ تكلفة صيانة هذه الإقامة، إضافة إلى أجرة الموظف حوالي 800 جنيهافي السنة.[2]

3.تجاوزات الباستيون ورد فعل الجزائريين:

أ.تجاوزات الباستيون:

بدأت الشركة بتجاوز حدودها والتصرف بكل حرية وكأنها في بلد محتل، فلم تحترم الإتفاقيات المبرمة، كما سبق ورأينا أولا الشركة لم تحصر نشاطها في إطار الإمتياز الممنوح لها ألا وهو صيد المرجان وأخذت تتاجر بمواد أخرى كماأنها وسعت من رقعتها الجغرافية فلم تكتفي فقط بخليج شتورة التابع لمدينة سكيكدة التي نصت عليه المعاهدة. وقد تأسست مراكز صيد المرجان على أساس انها لا تسلح ولا تحصن حتى لا تبدو بمثابة مراكز إحتلال مسيحية ونص الإتفاق على أن تكون في شكل منازل بسيطة،[3] لكنهم خالفوا ذلك فعملوا على تحويله عن طابعه التجاري بنصب المدافع وإقامة بعض الجنود به بحجة مواجهة مضايقات القبائل المجاورة لهم.[4]

زد عن ذلك عدم الإلتزام بدفع اللزمة والتماطل في ذلك وإستفزاز السلطات المحلية والتجرأ على إبعاد وإزاحة السكان من تلك المنطقة ونجم عن هذه السياسة المقصودة تخلي بعض القبائل من بينها "أولاد أورقين" و"أولاد

[1]- مارمول كربخال: **إفريقيا**، ترجمة: محمد حجي وآخرون، ج3، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1984م، ص6.
[2]- الشيخ لكحل: المرجع السابق، ص24.
[3]- يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص60.
[4]- هابنسترايت :لمصدر السابق، ص95.

دياب"عن أراضيها خاصة بعد أن حُرمت من حق صيد المرجان، لتصبح المنطقة خاصة بهم وملجئ حتى للسفن الفرنسية التي ليس لها علاقة بالتجارة.[1]

وعند تولي "سانسون نابلون "(Samson Napollon) الكورسيكي الأصل أمور الباستيون حوله إلى مركز جوسسة لمعرفة أوضاع البلاد الداخلية، وجعلها قاعدة تموين بالنسبة لرجال الحرب الذين كان الملك يحثهم على الإنزال في أراضي المسلمين وكان يقول: «**إنه من الضروري الإحتفاظ بالمراكز المذكورة تحت ستار التجارة وصيد المرجان حتى تنكشف نية الغزو المبيتة**»، وربح سانسون نابلون من تصدير القمح وهي عملية إلتزم بأن لا يقوم بها،[2] وكانت شركة لنش تتجاهل إتفاقيات تصدير القمح وخولت لنفسها حق السيادة المطلقة على مراكزها التجارية حتى بلغ بهم الأمر بتصدير الحبوب حتى في سنوات القحط والمجاعة متحدية بذلك أوامر السلطة العثمانية.[3]

بالإضافة إلى تجاوزات التجار الذين تسببوا في أحيانا كثيرة في توتر العلاقات الجزائرية الفرنسية أو لقطعها نتيجة بعض المخالفات كإستخراج جوازات سفر مزورة لشخصيات أجنبية بأسماء فرنسية منتحلة، كما كانت تسبب السفن الفرنسية التي تتردد على الموانئ الجزائرية في مشاكل كثيرة كتهريب الأسرى والبضائع والإعتداء على السفن الجزائرية في عرض البحار وحتى الراسية أحيانا.[4]كما نجد حوالي 400 شخص من العاملين في الباستيون بمركز القالة وقفوا إلى جانب حملة دوكين على الجزائر سنة 1683م[5]

ب–رد فعل الجزائريين:

جاء رد فعل السلطة الجزائرية عنيفا تجاه تلك التجاوزات حتى تظهر لأصحاب الشركة وغيرهم أن الإمتياز مقصور فقط على الشركة المرسيلية وليس بكل فرنسا، ولتُظهر أيضا أن الإمتياز لا يتعدى صيد المرجان وأنها لم تحترمه[6] وتجسد ذلك، في عمليات الهدم المتكررة أشهرها في سنة 1604م بداعي إنتهاك هذه الوكالة لبنود الإتفاقيات بتصديرها لكميات معتبرة من الحبوب نحو فرنسا، بالإضافة إلى أن وباء الطاعون الذي عرفته مدينة قسنطينة بين

[1]– عائشة غطاس:المرجع السابق، ص165.

[2]– قدور عبد المجيد: **"النشاط الإقتصادي الفرنسي في الجزائر وتونس خلال العهد العثماني"** ، مجلة العلوم الإنسانية، م أ، ع28، قسنطينة–الجزائر، 2007، ص273.

[3]– ناصر الدين سعيدوني: **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني(1792–1830م)** ، ط2، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص73.

[4]– قدور عبد المجيد :المرجع السابق،ص273.

[5]– يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص85.

[6]– عائشة غطاس: المرجع السابق، ص166.

سنتي 1602-1603م، أعقبه سنوات من الجفاف مما تسبب في مجاعة عمّت المنطقة وسخط وسط السكان الذين اعتبروا أن تلك الحبوب المصدرة كانت أحق لهم من تجار الباستيون، لذلك قامت سفن مراد رايس بمهاجمة الحصن فدمرته وأخلت من فيه،[1] وبقي الوضع على حاله خاصة مع توتر العلاقات الجزائرية الفرنسية إلى غاية قدوم "**سانسون نابلون**" القائد الكورسيكي للتفاوض مع الجزائر،[2] الذي نجح في عقد إتفاقية سلام وتجارة مع الجزائر في 19سبتمبر1628م، والتي تمكن الفرنسيون بموجبها إعادة بناء الباستيون.[3] ليُهدم مرة أخرى سنة 1638م ، وهذه المرة ليس بسبب مخالفة هذه الوكالة حدود المعاهدة التجارية بل جاءت كرد فعل على حملة دي منتي (De Manti) الفرنسية على مدينة الجزائر سنة 1637م، إذ توجه الرايس علي بتشين في ديسمبر من نفس السنة على رأس قوة بحرية نحو الباستيون وقام بتهديمه وأسر من كان فيه من العمال والجنود.[4] وتجدر الإشارة الإشارة إلى أن الباستيون في هذه السنة تزامن مع حدث مهم، وهو إندلا ع ثورة إبن الصخري في الشرق الجزائري وقد كان تخريب الباستيون من إحدى الأسباب التي عجلت من انطلاقها، فمس هذا الإجراء في أبعاده المصالح الإقتصادية للقبائل القاطنة بالشرق، التي كانت لها معاملات تجارية مع الفرنسيين العاملين بحصن الباستيون.[5]

بعد ثلاثة سنوات من هدم الباستيون إضطرت الجزائر للسماح بإعادة بناءه لإمتصاص غضب شيوخ العشائر المتعاملين مع الشركة، وذلك بموجب المعاهدة المبرمة بين الجزائر وفرنسا في 7جويلية1640م، التي نصت على إعادة إمتياز إستغلال الباستيون.[6]

ليستمر الوضع على هذه الحال بتأثر الباستيون بالعلاقات الجزائرية الفرنسية، التي كانت تتأرجح بين السلم والعداء. وتميز القرن السابع عشر بظهور حوالي ستة شركات فرنسية توارثت الإحتكار المعطى لتوماس لنش والتي أخفقت في النهاية لتتنازل عن حقها إلى شركات أخرى، لتليها الشركة الإفريقية ثم الوكالة الإفريقية بداية من القرن الثامن عشر.[7]

---

[1]- الشيخ لكحل: لمرجع السابق، ص42.

[2]- نفسه، ص75.

[3]- نفسه، ص76.

[4]- نفسه، ص83.

[5]- علي لعبيدي: **الحركات المناوئة للسلطة العثمانية في الجزائر خلال العهد العثماني (1519-1830م)**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 2018-2019 م.

[6]- ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق ، ص73.

[7]- عائشة غطاس: المرجع السابق، ص186.

من خلال ما سبق عرضه في هذا الفصل نستنتج، أولا أن معاهدة الإمتيازات التي أبرمت سنة 1535م بين فرنسا والدولة العثمانية، تخدم مصالح فرنسا أكثر مما تخدم الدولة العثمانية والأراضي التابعة لها، ولعل أن لولا هذه المعاهدة لما تمكنت فرنسا من الحصول على إمتيازات في الجزائر وإستغلال ثرواتها.

ثانيا إن شركة الباستيون كانت لها تداعيات وآثار مستقبلية على الجزائر، فكانت الوسيلة الأولى التي إستخدمتها فرنسا للإستقرار في الجزائر، بحيث تعدت مهامها التجارية وهذا ما يظهر جليا في تصرفاتها الطائشة وفي اتخاذها للطابع العسكري، كما أن الباستيون أثر على مسار العلاقات الجزائرية الفرنسية وفي نفس الوقت تأثر بها، فقد رأينا هدم الباستيون بسبب حملة دي منتي الفرنسية على مدينة الجزائر، كما أنه أثر على الأوضاع الداخلية للجزائر خاصة الشرق الجزائري، بحيث كان الإستغلال المفرط للحبوب من طرف هذه الوكالة من أحد أسباب إنتشار المجاعة،كما أن هدم الباستيون سنة 1637م عجّل من قيام أخطر ثورة التي هزت بايلك الشرق وبطبيعة الحال أثرت شركة الباستيون على إقتصاد الجزائر.

كما نلاحظ إستقلالية القرار السياسي لإيالة الجزائر وهذا ما تؤكده عمليات الهدم المتكررة التي تعرض لها الباستيون رغم تجديد الدولة العثمانية لمعاهدة الإمتيازات لفرنسا.

الفصل الثاني:

الشركة الإفريقية الملكية.1741م

المبحث الأول: نشأة الشركة.

المبحث الثاني: أهداف تأسيس الشركة.

المبحث الثالث: نشاط الشركة.

المبحث الرابع: نهاية الشركة.

تمهيد

أخذت العلاقات الجزائرية الفرنسية منعرجا آخر مع حلول القرن الثامن عشر، وذلك بعقد معاهدة 24 سبتمبر 1689م، التي رسّمت للسلم المئوي[1] (1690-1790م)، لتتطور العلاقات التجارية بين البلدين، فقد استمرت الشركات الفرنسية في صيد المرجان وسمح لها بمبادلات تجارية أخرى كالحق في شراء القموح والأصواف والشموع والجلود وغيرها، بينما كانت الجزائر تستورد من فرنسا بعض المنسوجات وبعض المواد التي تحتاجها للصناعة البحرية كالحديد والبارود والحبال وغيرها، وهذا بواسطة شركة جديدة ظهرت في القرن الثامن عشر التي سنعرف بها وبنشاطها خلال هذا الفصل.

[1]- السلم المئوي: معاهدة أبرمت بين إمبراطور فرنسا لويس الرابع عشر وإيالة الجزائر بقيادة حسين باشا في 24سبتمبر 1689م، وكانت القاعدة التي ارتكزت عليها العلاقات بين البلدين حتى عام 1830م.يُنظر: محمد مداح، بليل محمد: واقع العلاقات السياسية الجزائرية الفرنسية خلال القرن 18م، مجلة العبر للدراسات التاريخية الأثرية في شمال إفريقيا،م1، ع2، 2018، ص314.

المبحث الأول: نشأة الشركة.

تأسست هذه الشركة بأمر ملكي سنة 1741م مقابل رسم سنوي تقوم بدفعه للجمارك الجزائرية يبلغ 37.000 جنيه فرنسي أو ما يعادل 14.000 روبل إسباني.[1]

تم إنشاء هذه الشركة برأس مال يقدر ب 1.200.000 جنيه مقسم إلى 1.200 سهم، سمح للغرفة التجارية بمرسيليا أن تشتري منها الربع و يشرف عليها مجلس أعلى رئيسه هو مفتش تجارة المشرق، ينوب عنه موظفان من الغرفة التجارية، أما المسيرون فثلاثة مدراء يختارون من بين الأعضاء المساهمين الذين تكون لهم مقدرة كبيرة في ميدان البيع والشراء، لأن مهمتهم تتمثل في القيام بالشؤون الإدارية وعلى تنفيذ تعليمات المجلس الأعلى الذي يجتمع أسبوعيا على الأقل.[2]

جاء في مقدمة الأمر الملكي مايلي" **لقد أردنا أن ننمي تجارتنا في إفريقية أو نوفر الرخاء لرعايانا فقررنا أن نعطي لأصحاب الشركة الجديدة كل الوسائل التي تساعدهم على تطوير العمليات التجارية، وذلك إما بأن تقدم لهم روؤس الأموال الضرورية أو غيرها من الهبات التي عزمنا على توفيرها لهم، أو بأن نجعلهم يحضون بالحماية ويتمعتون بمختلف الصلاحيات والامتيازات**".[3]

تمكنت هذه الشركة من السيطرة على العديد من الأسواق بالجزائر والشمال الإفريقي مما جعلها تجني العديد من الأرباح الطائلة، حيث سيطرت هذه الشركة على تجارة الحبوب، فهذه الأخيرة كانت تعمل على شراء

[1]- ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي بوعبدلي : **الجزائر في التاريخ – العهد العثماني**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984،ص75.
[2]- محمد العربي الزبيري: **التجارة الخارجية للشرق الجزائري**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر، 1792، ص195.
[3]- نفسه، ص195.

أكبر قدر ممكن من الحبوب ، ففي الفترة الممتدة ما بين 1783 _ 1792 قامت بشراء كمية كبيرة من القمح بلغت قيمتها 12.440.000 ليرة ترنوا. [1]

تم تنظيم الإمتيازات الإفريقية من قبل الجمعية الملكية التي أبقت على نفس التنظيم السابق لحصن فرنسا وحتى الوكلاء السابقين أبقوا على رأس الامتيازات في منطقة القالة، فتم تعيين محافظ للشركة، بالإضافة إلى أمين سير للعمال و مفتشين تجاريين، وراهب، ومشرح ومساعدين، ومختلف أنواع العمال الفرنسيين، وطلبت الشركة من حكومتها تكوين حامية من خمسين (50) جندياً تحت قيادة نقيب، حتى وإن لم ينص على ذلك في المعاهدة .[2]

لعب حاكم القالة دورًا مهمًا في إدارة الشؤون التجارية، إذ كان يتولى إصدار أوامر الشراء والبيع لحكام وتجار مرسيليا، واستأجر المباني وعمل على الحصول على المواد الغذائية والمؤن من متجر السكان المحليين، والإشراف على مراقبة عملية صيد المرجان.[3]

[1]- خديجة حالة: **الجاليات الأوروبية في الجزائر إبان العهد العثماني (1700 – 1830 م)**، رسالة ماجيستير في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2012 -2013، ص 64.

[2]- نفسه، ص65.

[3]- نفسه ، ص66.

المبحث الثاني :أهداف تأسيس الشركة

كانت فرنسا تطمح إلى تحقيق عدة أهداف عند تأسيسها لهذه الشركة، وهو ما سنلخصه في النقاط التالية:

- إبعاد الإنجليز من التسلل إلى السواحل الشرقية التي تعتبرها أكبر مخزن للحبوب بالنسبة لها، وهو ما تجسد في تصريح وزير الداخلية الفرنسية من آنذاك " من **الواجب علينا أن نولي اهتماما بالغا بالساحل الشرقي من إيالة الجزائر وإن لم نفعل فإن الإنجليز سيستولون على المؤسسات التجارية ،وإن في ذلك لضررا كبيرا على التجارة الخارجية".**[1]
- كان هدف فرنسا من تأسيس هذه الشركة نابع من الوطنية بالدرجة الأولى، فقد كانت تطمح لجلب أكبر كمية ممكنة من الحبوب إلى بلادهم و توزيعها على الفرنسيين بغرض القضاء على المجاعة.
- تشغيل أكبر عدد من العاملين في معامل صقل المرجان وهو ما أنعش الاقتصاد الفرنسي.
- مضاعفة أرباح أعضاء الشركة وذلك من خلال الترخيص بصيد المرجان دون مراقبة بالنسبة للفرنسسين.[2]
- لعبت الشركة الملكية الإفريقية أهمية بالغة في احتكار فرنسا للتجارة الخارجية بالجزائر و ويظهر ذلك من خلال ما ورد في التقرير الذي أعده" جيل جوتي "(Jules Gauthier)حيث قال " :**إن الشركة الملكية الإفريقية كانت تمتلك ممتلكات هامة في الأراضي الجزائرية والتونسية، وقد تمكنت بفضل المعاهدات التي كانت تبرمها مع حكام تلك الدول من الحصول على كميات كبيرة من الحبوب والأصواف والجلود والمرجان الخام الذي يصدر إلى فرنسا فقط، وقد وفرت هذه التجارة لفرنسا المواد الضرورية التي أنقذت المنطقة الجنوبية أكثر من مرة من المجاعات. كما**

[1]- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 196.

[2]- نفسه،ص197.

شجعتها هذه التجارة على الرفع من عدد قطع أسطولها، وتكوين أجيال من الملاحين الذين كسبوا حرفة صيد المرجان الواقع في تلك السواحل، وكلما قامت الشركة بتجديد معاهداتها مع الجزائر، تتدخل إنجلترا وإسبانيا لعرقلة سير المعاهدات، وذلك قصد الإستيلاء على ممتلكات فرنسا في شمال إفريقيا، إلا أن الشركة استطاعت اللإحتفاظ بها حتى عام 1790 م بفضل صداقة حكام الجزائر"[1]

[1] - أرزقي شويتام: **نهاية الحكم العثماني في الجزائر (1800 – 1830)**، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2011، ص69.

المبحث الثالث: نشاط الشركة.

1-صيد المرجان:

حققت الشركة الفرنسية أرباحا طائلة من صيد المرجان والفضل يعود إلى الإمتيازات التي تحصلت عليها فرنسا من طرف داي الجزائر إبراهيم باشا (1745-1732م)، فقد كانت تحتكر الموانئ والشواطئ بالشرق الجزائري التي يوجد بها المرجان مقابل فوائد مالية تحصل عليها، وكانت تجني من عائدات صيد المرجان ما قيمته 363.000 قرش أي ما يعادل 2.400.000 فرنك وفي سنة 1827 كان ثمن ما صيد من المرجان من عين المكان يبلغ 1.812.450 فرنك، مع العلم بأنه بعد المعالجة ترتفع قيمته كثيرا، حتى أن بعض قطع المرجان الجديدة تباع ب10 قطع ذهبية، ونفس الشركة كانت تحصل على حوالي مليون فرنك مقابل ما تصدره من مرجان إلى الدول الأوروبية[1].

2-الحبوب:

كانت الشركة الإفريقية تستورد الحبوب من ميناء القالة ما بين 60 و80 ألف حمولة، بعد ذلك عرفت هذه الحمولة ارتفاعا وصل إلى 90ألف حمولة قمح و20 ألف حمولة شعير، كما كان ميناء عنابة لوحده يصدر حوالي 20.000 حمولة من القمح كل سنة مخصصة لمقاطعة [2]بروفانس.[3]

1- ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني، المرجع السابق، ص75.

[2]- محمد العربي الزبيري:المرجع السابق، ص199.

[3]- **بروفانس** :مدينة تقع في جنوب شرق فرنسا ،تحدها إيطاليا من الشرق ،نهر الرون من ناحية الغرب و من الجنوب مدينة مارسيليا و البحر الأبيض المتوسط.يُنظر:محمد جمعة محمد :أسواق كونتيه شامباني الموسمية في المملكة الفرنسية خلال القرنين الثاني عشر و الثالث عشر الميلاديين، **مجلة سوبك للدراسات التاريخية والحضارية** ، ع3 ، 2022،ص88.

كان للشركة وكيل تجاري هو من يتولى عملية شراء الحبوب، وكان سعر الحبوب يحدد من طرف الباي أو نائبه، وهو ما جعل هذا الوكيل يتوجه كل سنة إلى مدينة قسنطينة محملا بالهدايا إلى البايات والأعيان[1]،بغرض تسوية المشاكل العالقة بينهم و كسب ودهم و نيل رضاهم و ذلك ليُحدد له الباي السعر الذي يناسبه .

3-الصوف

كانت الشركة الإفريقية تصدر أصواف بايلك الشرق من عنابة حيث كانت تصدر سنويا ما بين 10 و12 ألف قنطار في السنة، وبسنة 1788 م تمكنت هذه الشركة من جمع 25 ألف قنطار في عنابة والسبب في ذلك هو إنتشار الطاعون بالجزائر وقضائه على أكبر صناع البرانس.[2]

4-الجلود والشمع:

تعتبر مؤسسة القل من أهم مؤسسات الشركة الملكية الإفريقية لشراء الجلود والشموع، حيث كانت تصدر هذه الشركة ما قيمته 60 ألف جلد وحوالي 400 قنطار من الشموع.[3]

كما بلغ ما صدرته الشركة الفرنسية من الجلود 25 ألف جلد من البقر والغنم والإبل والمعز عن طريق ميناء عنابة الذي قدر ثمنها ب 100 ألف جنيه استرليني.[4]

و كان وكيل الحرج الجزائري [5]يحتكر تجارة الجلود، حيث كان يشتري الجلد الواحد بثمن 8 موزنات ليبيعه ب30 موزونة للشركة الفرنسية، والموزونة حسب محمد زروال هي وحدة نقدية قيمتها0.2 دينار[6].

---

[1]- محمد العربي الزبيري:المرجع السابق ،ص200.

[2]- صالح عباد: **الجزائر خلال الحكم التركي (1514 – 1830)**، دار هومة، الجزائر، 2012، ص 342 .

[3]- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 200.

[4]- يُنظر الملحق رقم 06.

[5]- **وكيل الحرج**: ينتمي صاحب وظيفة وكيل الحرج البحرية إلى هيئة وكلاء الحرج ووكيل الحرج في أصله جندي يُكلف بأمور المؤونة ومستلزمات الجنود، وتطورت وظيفته البحرية بعد إزدياد نشاط البحرية الجزائرية، مما أهل هذا المنصب ليصبح بمثابة وزير البحرية .يُنظر: ياسين بودريعة: آلية التدرج في المناصب الإدارية السامية بالجزائر خلال فترة الدايات (1671-1830م)، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ ، م17، ع1، 2021،ص866.

[6]- محمد زروال: **العلاقات الجزائرية الفرنسية (1791 – 1830م)**، مطبعة دحلب، الجزائر، 1994، ص15.

المبحث الرابع :نهاية الشركة.

أعلن مجلس الإدارة للشركة الملكية الإفريقية بتاريخ 17جانفي 1794م حل هذه الهيئة والتنازل على جميع الامتيازات لصالح الأمة،[1]ولقد ساهمت مجموعة من الأسباب في تدهور وضع هذه الشركة وافلاسها، تتمثل هذه الأسباب فيما يلي:

- شهدت فرنسا عدة حوادث أدت إلى انقلاب الأوضاع الداخلية والخارجية لها، فمع انطلاق الثورة الفرنسية [2]سنة 1789 م إندثرت المعالم الإقطاعية والملكية مما انعكس على العلاقات التجارية الفرنسية – الجزائرية حيث تم حل غرفة التجارة المارسيلية وأعلن المجلس الأعلى الوطني للثورة الفرنسية بالسماح لجميع الفرنسيين بممارسة التجارة في جميع المؤسسات الفرنسية المتواجدة بالمشرق والشمال الإفريقي وإباحة صيد المرجان بعد أن كانت حكرا على أغنياء وأثرياء مدينة مرسيليا، فكانت فرصة للكورسكيين والإسبان لإستغلاله مجانا على حساب الشركة.[3]
- ارتفاع التراكم التجاري الفرنسي مما أدى إلى إرتفاع الضريبة حيث بلغت سنة 1817م 200.000فرنك.[4]
- تعكر الأجواء السياسية بين فرنسا والجزائر بسبب مسألة " مايفرن"[5] (Meifrun) وتضامن الداي الجزائري الجزائري " محمد باشا" معه لوجود رابط صداقة بينهما.

---

[1]- خديجة حالة: المرجع السابق، ص69.

[2]- **الثورة الفرنسية**:هي حركة ثورية شهدتها فرنسا بين عامي 1789 و1799، من أبرز نتائجها إنهاء النظام الملكي وإعلان الجمهورية الأولى في فرنسا، من أبرز رموزها: ماكسميليان روبسير، فولتير، جان بول مارا، يُنظر لويس عوض، **الثورة الفرنسية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر،1991 .

[3]- جمال قنان: **العلاقات الفرنسية الجزائرية (1790 – 1830)**، منشورات متحف المجاهد، الجزائر،1976، ص60.

[4]- نفسه، ص 63.

[5]- اسمه الكامل بيير جوزيف مايفرن (Pierre-Joseph Meifrun): من مواليد مدينة طولون سنة 1723، جاء إلى الجزائر سنة 1752 بغرض ممارسة التجارة التجارة عرف بصداقته المتينة مع ابن الداي محمد باشا، كلف مايفرن بإدارة شؤون القنصلية الفرنسية سنة 1782، و في سنة 1789 عين قنصلا في طولون إلا أنه شارك في التمرد الذي عرفته المدينة عقب دخول الإنجليز إليها وبعد استرداد المدينة فر إلى قرطاجنة (إسبانيا)، فتدخل الداي الجزائري للعفو عنه من طرف السلطات الفرنسية إلا أنها رفضت ذلك ، مما أدى إلى القطيعة بين فرنسا و الجزائر، يُنظر جمال قنان:المرجع السابق ،ص 60.

أمر الداي الجزائري سكان بايلك الشرق بعدم بيع حبوبهم للشركة الملكية الإفريقية إلا بعد عفوه عن ما يفرن والتوجه بها إلى العاصمة أو الغرب الجزائري بغرض بيعها للإسبان.[1]

- محاصرة الإنجليز للساحل الجنوبي في فرنسا وتحالفهم مع الإسبان حيث عمل هذا التحالف بالتضييق على حركة الملاحة وأصبحت السفن الفرنسية سواء الحربية أو التجارية مطاردة من طرف هذا التحالف، ولقد لجأت الشركة الفرنسية إلى استعمال السفن وتجار من الجزائر خاصة اليهود للتوصيل سلعها إلى موانئ إيطاليا ومنها تنقل برا إلى فرنسا، وهو ما جعل الشركة تتحمل مزيدا من النفقات إلا أنها في الأخير عجزت عن دفع هذه النفقات مما أدى إلى انسحابها من الميدان.
- إشتداد التنافس بين فرنسا وإسبانيا حول الأسواق الجزائرية حيث طلب الإسبان خلال تفاوضهم مع الإيالة بالحصول على إذن لتأسيس شركة مماثلة للشركة الملكية الإفريقية في عاصمة الغرب الجديدة ولها نفس الإمتيازات التي كانت تحصل عليها الشركة الفرنسية، وهو ما كان لهم حيث سيطرت الشركة الإسبانية على سوق القمح وقاموا برفع أسعاره وهو ما جعل الشركة الفرنسية توقف نشاطها خاصة بعدما جردت من صيد المرجان.[2]
- قرار الداي بالسماح لليهود الجزائريين التعامل مع فلاحي وتجار الشرق للحد من نفوذ وكلاء الشركة خاصة بعد اكتشافه أن الشركة تقدم حسابات مغشوشة، حيث عمل كل من اليهودي بوجناح وبكري[3]على منافسة الشركة الملكية الإفريقية وذلك بعد تمكنهما من تأسيس شركة بإسمهما احتكرت فيما بعد السوق الجزائري، حيث صدرت منتوجات الشرق الجزائري إلى ميناء مارسيليا سنة 1793 بالرغم من إحتجاجات مديرية

[1]- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص207.

[2]- نفسه، ص208.

[3]- تشير جميع المصادر إلى أن الأسرتين بوجناح أو بوشناق وبكري اليهوديين هما من أصل ليفورني(إيطاليا)، قادمتا إلى الجزائر خلال القرن 18 م، قاما هذان اليهوديين بتأسيس شركتهم سنة 1793 في عهد الداي حسن (1791- 1798) وفي فترة وجيزة استحوذت على التجارة الخارجية خاصة في الشرق الجزائري، يُنظر محمد العربي الزبيري: المرجع السابق،ص 257 .

الشركة الإفريقية، [1]وفي سنة 1794 تحصلت هذه الشركة من فرنسا على مبلغ قيمته مليوني فرنك مقابل صادراتها لهذا البلد، وبالتالي أصبحت شركة بوجناح وبكري هي من تحتكر السوق التجارية في الشرق الجزائري.[2]

[1]- محمد العربي الزبيري:المرجع السابق ،ص267.

[2]- نفسه، ص268.

ومن خلال ما سبق عرضه في هذا الفصل نستنتج أن الشركة الملكية الإفريقية كان أول مركز لها على السواحل الجزائرية هو حصن فرنسا "الباستيون" الذي قامت بشرائه، ثم أنشأت مركز آخر لصيد المرجان في ميناء القالة ولم تختلف هذه الشركة عن سابقتها "شركة لنش" حيث وسعت نشاطها هي الأخرى إلى ميادين أخرى غير صيد المرجان وتجارة الحبوب، كما كان الهدف الرئيسي لها بالجزائر هو إستغلال ثروات الجهة الشرقية لسد جوع شعبها والفضاء على المجاعة التي كانت تعاني منها جراء الثورة الفرنسية، لكن بعد الحملة الفرنسية على مصر توترت العلاقات الجزائرية الفرنسية وذلك بعد أن أمر الباب العالي الجزائر بقطع كل علاقاتها بفرنسا، فلم تصمد الشركة الإفريقية في ظل هذه الظروف التي إستغلتها شركة بكري وبوشناق لتسحب منها البساط وذلك بعد تأسيسها سنة 1793م.

الـفـصـل الـثالـث:

الوكالة الإفريقية1794م

المبحث الأول: تأسيس الوكالة.

المبحث الثاني: نشاط الوكالة.

المبحث الثالث: تحويل المؤسسات إلى بريطانيا.

المبحث الرابع: تأثير الشركات الفرنسية على الإقتصاد الجزائري.

تمهيد

بعد إفلاس الشركة الملكية الإفريقية وإخفاقها ظهرت الوكالة الإفريقية على الساحة لإستكمال نشاطها، ويجدر الإشارة إلى أنه لا وجود لأي فرق بين الإثنتين، فالتغيير شمل فقط التسمية من جهة وطريقة الإستغلال من جهة أخرى، فيما يخص التسمية نجدها تخلصت من كلمتي "الشركة " و"الملكية"، لأنه لم يعد ثمة شركاء مساهمون ولأن الحكم في فرنسا أصبح جمهوريا بعد ما أن كان ملكيا، وأما طريقة الإستغلال فإن الدولة هي التي تولت الإشراف على المؤسسات إشرافا مباشرا، حيث تقدم المبالغ المالية اللازمة لمواصلة النشاط التجاري وتصدر التعليمات الخاصة بتسيير الشؤون الإدارية. يمكننا إعتبار هذه الإجراءات الجديدة إصلاحات لإحياء نشاطها التجاري المتخبط في الجزائر وإنقاذ الشركة من الإفلاس، لكن ذلك الجو العكر الذي كان يسود العلاقات الجزائرية الفرنسية في هذه الفترة تحديدا لم يساعدهم على ذلك، ونجحت بريطانيا على أخذ مكانها وهذا ما سنراه خلال هذا الفصل.

المبحث الأول: تأسيس الوكالة.

تأسست هذه الوكالة في 11 مارس 1794 م الملاحظ أنها لم تقم بأي تغيير في هياكل الشركة القديمة (الشركة الإفريقية)، فحتى الوكلاء المكلفين بالعمليات التجارية مع الشرق الجزائري لم تستند لهم بهدف الاستفادة من خبرتهم وحتى لا تشعر الجزائر بأن هناك تغيير فتطالب برفع الإتاوة، وتواصلت العلاقات مع الجزائر كما لم يحدث أي تغيير.[1]

تمكنت هذه الوكالة من أن تحقق أرباحا معتبرة، ففي مقابل دفع ضريبة سنوية قدرت ب 30.000 قطعة ذهبية من صنف الريال أو الدولار الإسباني، كانت تحصل على أرباح إضافية قدرت ب 363.000 قرش بالنسبة لعائدات صيد المرجان ومليون فرنك بالنسبة إلى شحن المواد الأولية إلى الموانئ الأوروبية.

وأصبحت الوكالة تابعة للدولة تحت إشراف وزير الداخلية، وأصبح أعوانها موظفون يتقاضون أجورا ثابتة، ما جعل الوكالة تدخل في اصطدامات مع الأعوان.[2]

لقد واجهت الوكالة منذ تأسيسها مجموعة من العقبات تمثلت فيمايلي:

- انعدام وسائل النقل وذلك نتيجة هجرة كبار التجار والمالكين لوسائل النقل بسبب عدم استقرار الأوضاع داخل فرنسا بداية من عام 1794، حيث تعطلت أساطيل البلاد وبقيت راسية في الموانئ لا يمكن اصلاحها إلا بأثمان باهضة، وهو ما لم تقدر عليها الدولة التي كانت عاجزة حتى في دفع رواتب موظفيها.[3]
- العجز المالي الذي عرفته الوكالة نتيجة عدم توفر أموال بخزينة الدولة، فالوكالة كانت مطالبة بالشروع في العمل لتزويد الشعب الفرنسي بالحبوب من جهة، ومن جهة أخرى تمكين مصانع الجنوب من الحصول على

[1]- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص211.
[2]- جمال قنان: المرجع السابق، ص239.
[3]- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص212.

الجلود والشموع الضرورية حتى لا تتعرض للإفلاس، مما جعلها في رحلة البحث عن مصدر تمويني غير خزينة الدولة.

- تنازل الوكالة عن بعض إمتيازاتها وحقوقها لليهود الجزائريين مقابل مساعدات مالية وخدمات أخرى في مجال النقل والتبليغ، مما عجل بإغلاقها وسيطرة الشريكان بكري وبوجناح على أكبر جزء من الميادين التي كانت وقفا للتجار الفرنسيين.[1]
- تمرد العمال من البحارة ومطالبتهم برفع الأجور نتيجة غلاء المعيشة.[2]

ومن جانب آخر موقف السكان المعادي لها، إذ كانوا يحقدون على الفرنسيين المقيمين بسواحلهم ويهجمون عليهم من حين لآخر يقتلونهم وينهبونهم، بسبب الاختلاف في الدين، وكان الجزائريون يعتبرون أنفسهم في جهاد ضد المسيحيين، ونتيجة لهذا أوجد الجزائريون صعوبة كان لها تأثير بالغ على سير أعمال الوكالة، فأصبح سكان القل وهو أكبر مركز مصدر للجلود، يفضلون التعامل مع اليهود والتونسيين ويحملون إليهم بضائعهم، لأن أسعارهم كانت أقل من أسعار الفرنسيين بحيث يشترون منهم جميع الأنواع دون استثناء، على عكس التجار الفرنسيين الذي كانوا يرفضون الجلود التي تحملها القبائل المجاورة بمناسبة الأعياد والمواسم.[3]

[1]- جمال قنان: المرجع السابق، ص243.
[2]- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص213.
[3]- نفسه،ص 216.

المبحث الثاني :نشاط الوكالة

اقتصر نشاط الشركة على تصدير الحبوب والصوف والجلود والشحوم، فقد كانت تستورد من الجزائر 1056 برميلا من المواد الغذائية والزينة وقطع غيار السفن وبعض الأقمشة، كما قامت الوكالة بممارسة نشاط آخر ألا وهو تصدير المواشي والأبقار إلى فرنسا وإنشاء معمل في القالة لتصبير لحوم الخنازير البرية وإرسالها إلى مرسيليا.[1]

تمكنت هذه الوكالة من تحقيق تقدما ملموسا ولا أدل على ذلك من أن ممثل الوكالة بعث تقريرا فيه " **إن هذه المؤسسات قد صبت في فرنسا، وفي بحر العام السادس وحده: 300 ألف قنطارا من القمح و40 ألف من الشعير والفول والحمص، و28 ألف من الصوف، و880 من الشموع، و80 ألف جلد، بينما نجد أن مارسليا لم تستورد سنة 1794 من هذه المؤسسات سوى كمية تتروح ما بين 60 إلى 80 ألف حمولة من الحبوب أي حوالي 100 ألف قنطار موزعة ما بين القمح والشعير والفول، وإذا أردنا أن نقيم هذه الزيادة التي حصلت في ظرف أربع سنوات فقد بلغت 250 بالمئة وهي نسبة مرتفعة جدا**"[2]

لكن مع قيام نابليون بونابرت[3] بحملته على مصر أعلنت الدولة العثمانية و جميع إيالاتها الحرب على فرنسا، مما زاد الأوضاع سوءا في فرنسا، و تعرضت المؤسسات التجارية بالعالم الإسلامي إلى الهدم و النهب، و تم إلغاء الوكالة في شهر جانفي 1801م.[4]

[1]- خديجة حالة: المرجع السابق، ص68.

[2]- محمد العربي الزبيري: المرجع السابق،ص218.

[3]- **نابليون بونابورت (1769 – 1821)** :معروف بإسم نابليون الأول قائد عسكري و إمبراطور فرنسي، وهو من هم زعماء الثورة الفرنسية، قام بعدة حملات من أشهرها حملته على مصر، يُنظر حسن زغير حزيم: **إرتقاء نابليون بونابروت للسلطة في فرنسا (1769– 1799)**، مجلة كلية الآداب، ع 98،العراق،د.سنة، ص 58.

[4]- محمد العربي الزبيري:المرجع السابق ،ص225.

المبحث الثالث: تحويل المؤسسات إلى بريطانيا

ليس فقط بسبب الحملة الفرنسية على مصر، فهناك أسباب أخرى جعلت الإيالة تفضل التعامل مع بريطانيا في مكان فرنسا، من أهمها:

- إنتصار بريطانيا على فرنسا سنة 1805م في معركة الطرف الأغر ،وهذا ما قضى على أسطورة العظمة الفرنسية وأتاحت لبريطانيا أن تسيطر على البحرالأبيض المتوسط، فلا عجب أن تفتح لها الجزائر باب الصداقة بعدما أن أثبتت كفائتها. [1]
- عرض الإنجليز على الجزائر إتاوة سنوية تفوق قيمتها المبلغ التي كانت تدفعه فرنسا وبالتماطل، والذي يبلغ مئة وخمسين ألف فرنك، زد عن ذلك أنهم قبلوا التنازل على مينائي القل وجيجل، على عكس الفرنسيين الذي إنفردوا بها واعتبروها من ممتلكاتهم الخاصة.
- كانت بريطانيا تبدي في إستعدادها لصداقة ومساعدة الجزائر في كل مرة، بينماكانت فرنسا تخل بواجباتها نحو الإيالة التي أظهرت لها الولاء، وظلت تساعدها في وقت أجمعت أوروبا على محاربتها، ولا يخفي عنا أن حبوب الجزائر هي من أنقذت فرنسا من مجاعتها ، ليتم تم تحويل المؤسسات إلى بريطانيا بمقتضى العقد الذي وقع عليه الداي الحاج أحمد باشا (1805-1808) عن الجانب الجزائري، والسيد هنري بلانلكي القنصل العام عن الجانب الإنجليزي وذلك سنة 1807 م، وينص هذا العقد على حق بريطانيا في إستغلال المؤسسات التجارية في كل من عنابة والقل وتنفرد بصيد المرجان كما كان ذلك بالنسبة للفرنسيين[2].

[1]- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص233.
[2]- نفسه، ص243.

لكن يتضح أن البريطانين لم يعيروا إهتماما كبيرا للتجارة والصيد مثل الفرنسيين، فكانت نيتهم بالدرجة الأولى هي أن ينشئوا قواعد عسكرية في كل من عنابة والباستيون لدعم مواقعهم في مالطة وجبل طارق [1]ليكملوا سيطرتهم على البحر المتوسط، لذلك فقد تركوا أمر التجارة في يد عشرين تاجرا من جزيرة مالطة بحيث كونوا شركة تتولى شراء كل ما تحتاج إليه الجالية البريطانية في مالطة، كما سمحوا لليهودي بكري وشركائه للتجارة في تلك المؤسسات.[2]

أما صيد المرجان منحوه للبحارة الإيطاليين والإسبان والكورسكيين وذلك بعد أن قسموا عملية صيد المرجان إلى نوعين: صيد الصيف، والذي يبدأ من أول أفريل إلى ثلاثين جانفي، أما صيد الشتاء فهو يبدأ من أول أكتوبر إلى الواحد والثلاثين من مارس ،وهذا ما يؤكد عدم رغبة الإنجليز في التجارة، بقدر رغبتها في إنشاء قواعد عسكرية فإنهم لم يهتموا بتطوير التجارة، ولم يلتفتوا إلى إحتياجات الصيادين كإصلاح أعطاب السفن وهذا ما أدى إلى سخط السكان المنتجين على هذا الوضع الجديد الذي آلت إليه المؤسسات، ويزعم شارل فيرو Charles (Feraud) أن هذا السخط قد ذهب بهم إلى درجة أنهم صاروا يطالبون برجوع الفرنسيين، وأحجم الصيادون عن العمل إبتداءا من سنة 1809م، وهكذا لم يتمكن البريطانيون من المحافظة حتى على المستوى الذي كانت عليه التجارة في موانئ الشرق الجزائري قبل مجيئهم،[3] فاستغل الفرنسيون هذا الفشل البريطاني واعتبروا أن تلك البنايات في عنابة ملكا لهم ولا يحق لغيرهم إستغلالها، وطالبوا باسترجاعها وهذا ما تحقق لهم سنة 1817م حينما أصدرت المحكمة أمرا بإعادة المحلات لأصحابها الشرعيين[4]، وباءت كل محاولات بريطانيا بالفشل لنزعها من فرنسا فلجأت إلى أسلوب الترهيب فأرسلت اللورد إكسموث[5] يوم 15 ماي 1815م يقوم بإستعراض بحري أمام مدينة الجزائر لإقناع الداي[6] على قبول عروضها المتكررة حول إقامة قواعد عسكرية في القالة وعنابة، غير أن سلطات

---

[1]- **جبل طارق**: إقليم بريطاني ما وراء البحار يقع في الطرف الجنوبي من شبه الجزيرة الإيبيرية ويعمل كبوابة بين أوروبا وإفريقيا.**ينظر**:جلعاد جيمس :مقدمة لجبل طارق ،أطروحة دكتوراه،1980.

[2]- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق ،ص 235.

[3]- نفسه،ص 236.

[4] .نفسه، ص237.

[5]- **اللورد إكسموث** :" Lord Exmouth" إسمه إدوارد بيلاو"Edward Pellew" ،ولد يوم 19 أفريل 1757م بإنجلترا توفي 1833م ،عن عمر يناهز 76 سنة قام بحملة على مدينة الجزائر برفقة الهولندي الأميرال فان كابلان "Van cappelin " في أوت 1816م .يُنظر فاتح بلعمري: حملة اللورد إكسموث على مدينة الجزائر سنة 1816م في عيون رحالة محلي و قنصل أجنبي، مجلة معارف، ع17، 2014، ص35.

[6]- هو الداي عمر باشا الذي حكم من 1815 إلى 1817م .**يُنظر** أحمد توفيق المدني: محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766-1791م سيرته ،حروبه ،أعماله،نظام الدولة، الحياة العامة في عهده ،المؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر ،1986م،ص58.

الجزائر لم تبالي بطلباتهم ولم تتأثر بهذه العملية، بل إعتبرتها تحديا من الواجب عليها أن تقابله بتحد آخر والذي تمثل في وقف جميع البريطانيين العاملين بعنابة وإطلاق الرصاص على كل من يحاول الفرار منهم. [1]

وأمام هذا الصمود والثبات على الموقف الذي أبدته الجزائر تأكدت إنجلترا من أنها أخفقت كليا في سياستها الجزائرية، وأرادت أن تكسب الرأي الأوروبي على الأقل وأن تخلص رعاياها المعتقلين في الجزائر فأمرت اللورد إكسموث بأن يتجه ثانية إلى الجزائر[2]وتنفيذا لهذا القرار غادر أسطولها ميناء بليموث Plymouth[3]بقيادة اللورد المذكور يوم 28 جويلية 1816م ولما وصل إلى جبل طارق إنضم إليه الأسطول الهولندي بقيادة فان كابلان " Van cappelin"، وبمجرد إقترابهم من الجزائر رفعوا الأعلام البيضاء التي ترمز للسلام وهذه لم تكن سوى خدعة منهم وأرسلو إلى الداي عمر باشا رسالة مفادها تسليم الأسرى طالبين منه الرد في مدة ساعة وهذه حيلة أخرى ليشغلوهم بدراسة الرسالة[4]، ليبدأ القصف على مدينة الجزائر وإلحاق أضرار بليغة في الميناء والسفن، فاضطرت الجزائر لعقد معاهدة صلح مع إنجلترا وهولندا معا والتي كانت شروطها مجحفة في حق الجزائر.[5]

وبذلك قضت بريطانيا على مصالحها في المنطقة، ومكنت فرنسا من إسترجاع المؤسسات التي افتقدتها منذ عشر سنوات، أما سكان المنطقة فقد رحبوا بهذه العودة آملين في تحسين أوضاعهم الإقتصادية ولكن الحقيقة كانت غير ذلك.[6]

[1]- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق ، ص 238.

[2]- نفسه،ص238.

[3]- بليموث :هو ميناء بحري في ديفون في الساحل الجنوبي الغربي من إنجلترا ، و كانت بليموث آخر ميناء رست عليه سفينة مايفلاور التي حملت الرهبان إلى شمالي أمريكا عام 1620م .يُنظر :فاطمة بن عيسى :الحملة الإنجليزية الهولندية غلى إيالة الجزائر 1816م من خلال وثائق مركز الأرشيف الوطني الجزائري ووثائق المكتبة الوطنية الجزائرية ،مجلة التاريخ المتوسطي ،م 2،ع 2 ، 2020،هامش ،ص238.

[4]- نفسه ، ص 238.

[5]- نفسه ،ص239.

[6]- محمد العربي الزبيري:المرجع السابق ،ص 239.

المبحث الرابع: تأثير الشركات الفرنسية على الإقتصاد الجزائري.

كان للشركات الفرنسية تأثيرا كبيرا على الإقتصاد الجزائري، هذا التأثير له جانب إيجابي وآخر سلبي ، بالنسبة **للتأثيرات السلبية** فهي كالتالي:

- المعاهدات الغير المتكافئة التي تميزت بها علاقة الجزائر مع الدول الأوروبية خاصة فرنسا، والتي كان لها الأثر السلبي على السياسة المالية للجزائر لأنها كانت مجحفة في حقها خاصة تلك التي تقضي بتصدير مواد الجزائر الأولية بأثمان رخيصة.[1]
- إعتماد الجزائر على السفن الأوروبية في التجارة الخارجية منعها من إمتلاك أسطولا تجاريا، حيث كانت فرنسا هي المسيطرة على النقل بين الجزائر وباقي العالم.[2]
- إحتكار السوق التجاري بالشرق الجزائري من طرف الشركات الفرنسية، فالشركة الإفريقية عند تعاملها مع الجزائر تتجاهل إتفاقيات تصدير القمح وتخول لنفسها حق السيادة المطلقة على مراكزها التجارية.[3]
- من الجانب السلبي لهذه الشركات أيضا هو قيامها بدور الوساطة بين الجزائر والراغبين في الصيد والتجارة، فمثلا كانت تمنح لكثير من المراكب رخصة الصيد مقابل فوائد مالية لها دون أن تحصل الجزائر على أي مقابل.[4]
- سيطرة اليهود على الإقتصاد الجزائري نتيجة الإمتيازات التي تحصلوا عليها من الفرنسيين، حيث أصبحت هذه الشركة تحتكر شراء محاصيل سكان المناطق الشرقية مما دفع بها إلى إنشاء وكالة لها في عنابة.[5]

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني: **النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني**، المرجع السابق، ص69.

[2]- صالح عباد: المرجع السابق، ص343.

[3]- ناصر الدين سعيدوني: **النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني**، المرجع السابق، ص73.

[4]- نفسه، ص72.

[5]- صالح عباد:المرجع السابق، ص189.

- إرتباط اقتصاد بعض المناطق الساحلية مثل أرزيو وعنابة والقل والقالة بالشركات الأجنبية خاصة الفرنسية، ومن مظاهر التبعية الاقتصادية أن سكان هذه المدن أصبحوا أكثر المتضررين من انقطاع التجارة مع الشركة الفرنسية كما حدث في مدينة القل التي سعى تجارها لإعادة تنصيب أحد وكلاء الشركة بالمركز التجاري بالقل سنة 1798.[1]

أما بالنسبة **للتأثيرات الإيجابية** ، نوجزها فيما يلي:

- إنخفاض واردات الجزائر و السبب أنها كانت تستورد مواد لا تلبي حاجيات السكان بل هي عبارة عن قطع مخصصة للأسطول الجزائري أو من أجل نيل رضى أثرياء المدينة.[2]
- إثراء الخزينة العمومية من خلال الإتاوات التي كانت تدفعها الشركات الفرنسية، حيث أمضى الطرفان الجزائري والفرنسي اتفاقا في 23 جوان 1793 ينص على أن تدفع شركة إفريقيا مبلغا قدره 4500 قرش جزائري كل شهرين للخزينة المركزية، ومبلغ 3000 آلاف قرش سنويا لبايلك الشرق مما جعل نسبة الإتاوات تقارب أضعاف ما كانت عليه.[3]
- نلاحظ أن سلبيات النشاط الإقتصادي أكثر من إيجابياته.

[1]- ناصر الدين سعيدوني: **النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني**، المرجع السابق، ص73.

[2]خديجة حالة: المرجع السابق، ص86.

[3].صالح عباد: المرجع السابق، ص353.

وفي الأخير ما يمكن قوله هو أن الشركات الفرنسية إستغلت الإمتيازات الممنوحة لها بحيث أصبحت هي من تملي شروط المعاهدات حسب مصالحها وطموحاتها، ويظهر ذلك من خلال إحتكار الصادرات من طرف الشركات الفرنسية بالشرق الجزائري، وهو ما جعلها تجني أرباح طائلة من صيد المرجان الذي أعتبر وسيلة من أجل التغلغل داخل إيالة الجزائر بالإضافة إلى إحتكارها تصدير المواد الأولية الأخرى كالجلود والشموع والصوف وغيرها.

كما نستنتج أن الشركات الفرنسية هي من أنقذت فرنسا من المجاعات وأحيت النشاط الصناعي في فرنسا بفضل ثروات الجزائر و رغم فقدانها للإمتياز الذي سُحب منها لصالح بريطانيا إلا أنها ظلت متمسكة بالجزائر إلى غاية إسترجاعها لكل إمتيازاتها ، لتتكمن سنة 1830م من إحتلال الإيالة و لنكون بذلك قد طوينا صفحات تاريخ الجزائر الحديث.

خاتمة

خاتمة

وفي ختام هذه الدراسة توصلنا إلى بعض الإستنتاجات التالية:

-كان وراء عقد معاهدة الإمتيازات بين فرنسا والدولة العثمانية، أهداف أو بالأحرى مصالح لكل من الطرفين فكان هدف السلطان سليمان القانوني هو ضرب دولة أوروبية (إسبانيا) بدولة أوروبية أخرى (فرنسا) وبذلك يضمن تشتيت القوى الأوروبية، بينما كان يسعى الملك الفرنسي لتحقيق مصالحه التجارية في الجزائر عن طريق هذا التحالف و التخلص من نظيره الإسباني شارلكان (شارل الخامس).

وتجددت هذه المعاهدة بين الدولتين في 1598م وفي عهد السلطان أحمد سنة 1604م.

-تعتبر وكالة الباستيون التي تأسست في 1561م، أولى الشركات التجارية الفرنسية التي احتكرت صيد المرجان ومزجت بين الصبغة التجارية و العسكرية.

-وكان هدف فرنسا من إنشاء الباستيون قبل عهد الشركة الملكية هو إسكان الموظفين وصيادي المرجان وتخزين السلع والمرجان، يعني تكون بذلك قد هيأت الأرضية المناسبة لتثبيت وجودهم.

-إنفراد الشركات الفرنسية بالتجارة الخارجية لبايلك الشرق، ورغم هذا الإمتياز الممنوح لها فإنها كثيرا ما خالفت نصوص المعاهدات والإتفاقيات المبرمة في ذلك الشأن، ولم تحترم إحتياجات البلاد حتى في فترات المجاعة وذلك بالتصدير اللاشرعي والمفرط للحبوب خاصة القمح و لذلك عمدت السلطة لضرب المصالح الفرنسية بمنح الإمتياز لبريطانيا في مطلع القرن التاسع عشر .

-إن عمليات الهدم المتكررة التي يركز عليها الفرنسيون في مراجعهم على أنها ظلم وأعمال غير قانونية، إنما في الحقيقة إن دلت على شيئ فهي تدل على يقضة حكام الجزائر وتفطنهم للنوايا الخبيثة لهذه الشركات التجارية، ودليل أيضا على الحيل والتلاعبات التي يتفنن فيها الفرنسيون من أجل الحفاظ على مصالحهم وتنفيذ مخططاتهم الخطيرة للتغلل الإستعماري، أو كما يعبر عنه الإختراق التجاري، فقد كانت هذه الوكالات التجارية بمثابة نوافذ تتجسس منها فرنسا على الجزائر.

-إن تواجد المؤسسات الفرنسية بالشرق الجزائري لم يساهم بأي حال من الأحوال في تطوير وإزدهار إقتصاد الإيالة على العموم وشرقها على الخصوص، بالعكس فقد إنعكست سلبا على الإقتصاد الجزائري كما قد أقحمتها في ديون ضخمة، لتكمل شركة بكري وبوشناق اليهودية هذه المهمة بعد سحبها للبساط من الشركة الإفريقية.

ملاحق

الملحق رقم (01): طريق رأس الرجاء الصالح.[1]

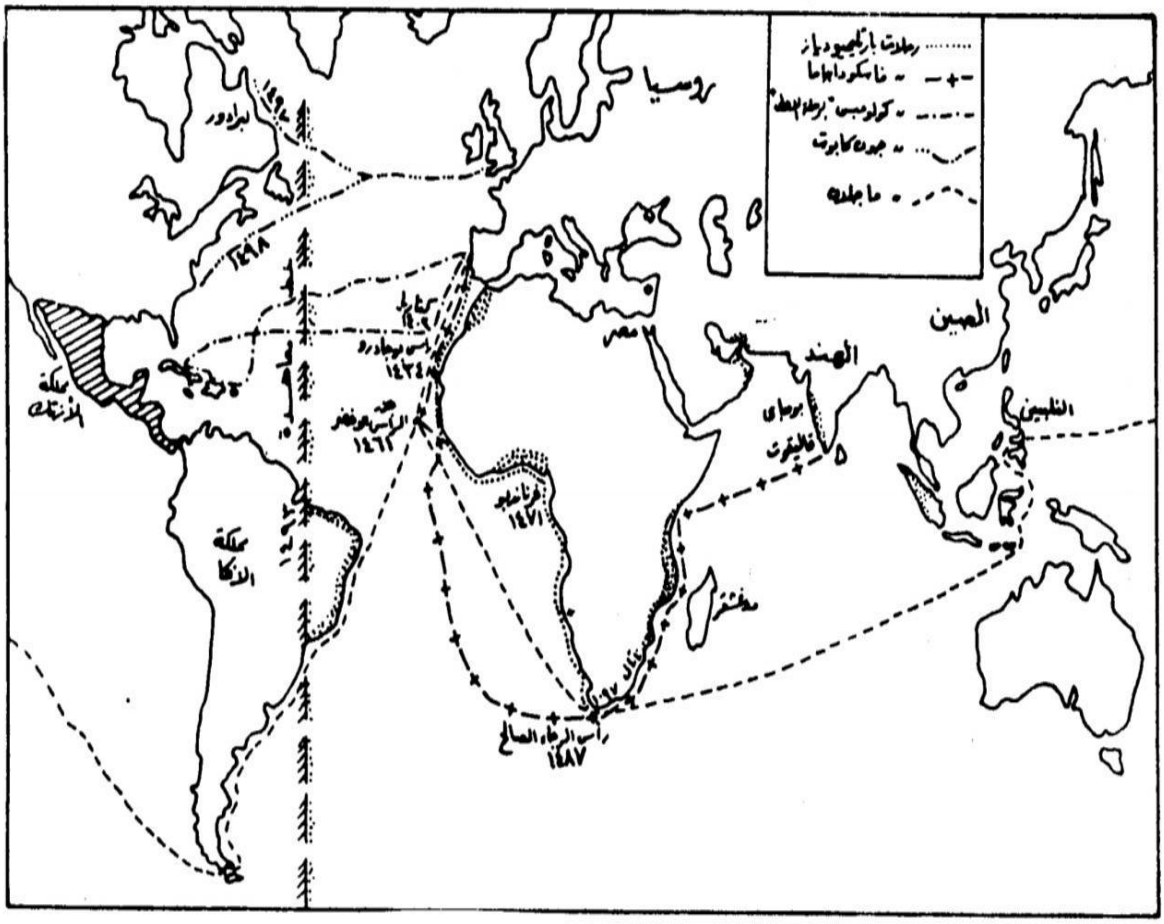

-يقع رأس الرجاء الصالح جنوب غرب دولة جنوب إفريقيا، وهو يبعد140 كم عن مدينةكيب تاون و2.3كم عن كيب بوينت، إكتشفه البحار البرتغالي فاسكو دي جاما ليكون بديلا لطريق الحرير وذلك سنة 1498م.

[1]- -يوسف علي رابع الثقفي: معاهدة الإمتيازات العثمانية -الفرنسية لعام 941هـ-1536م، مجلة كلية العلوم الشرعية والدراسات الإسلامية، ع6، الرياض، د.سنة، ص157.

الملحق رقم (02):بنود المعاهدة العثمانية الفرنسية.[1]

﴿البند الاول﴾ قد تعاهد المتعاقدان بالنيابة عن جلالة الخليفة الاعظم وملك فرانسا على السلم الاكيد والوفاق الصادق مدة حياتهما وفي جميع الممالك والولايات والحصون والمدن والمين والثغور والبحار والجزائر وجميع الاماكن المملوكة لهم الآن أو التي تدخل في حوزتهم فيما بعد بحيث يجوز لرعاياهما وتابعيهما السفر بحرا بمراكب مسلحة أو غير مسلحة والتجول في بلاد الطرف الآخر والمجيء اليها والاقامة بها أو الرجوع الى الثغور والمدن أو غيرها بقصد الاتجار على حسب رغبتهم بكمال الحرية بدون أن يحصل لهم أدنى تعد عليهم أو على متاجرهم

﴿البند الثاني﴾ يجوز لرعايا وتابعي الطرفين البيع والشراء والمبادلة في كافة السلع الغير ممنوع الاتجار فيها ولسيرها ونقلها برا وبحرا من مملكة الى أخرى مع دفع العوائد والضرائب المعتادة قديما بحيث يدفع الفرنساوي في البلاد العثمانية ما يدفعه الاتراك ويدفع الاتراك في البلاد الفرنساوية ما يدفعه الفرنساويون بدون أن يدفع أي الطرفين عوائد أو ضرائب أو مكوسا أخرى

﴿البند الثالث﴾ كما يعين ملك فرنسا قنصلا في مدينة القسطنطينية أو في بيرا أو غيرهما من مدائن المملكة العثمانية كالقنصل المعين الآن بمدينة الاسكندرية يصير قبوله ومعاملته بكيفية لائقة ويكون له أن يسمع ويحكم ويقطع بمقتضى قانونه ونظامه في جميع ما يقع في دائرته من القضايا المدنية والجنائية بين رعايا ملك فرنسا بدون أن يمنعه من ذلك حاكم

–تشير البنود الثلاثة الأولى إلى جواز دخول سفن الرعايا الفرنسيين المسلحة والغير المسلحة لكل الأراضي التابعة للدولة العثمانية من بينها الجزائر،كما يُسمح لرعايا الطرفين بالبيع والشراء مع دفع الضرائب اللازمة، وتعيين قنصل فرنسي في القسطنطنية.

[1]– محمد فريد بك:تاريخ الدولة العثمانية العلية، ط2، مطبعة محمد أفندي مصطفى، مصر، 1896م، ص91.

أوقاض شرعي أو (صو باشي) أوأي موظف آخر ولكن لو امتنع أحد رعايا الملك عن
اطاعة أوامر أوأحكام القنصل فله أن يستعين بموظفي جلالة السلطان على تنفيذها وعليهم
مساعدته ومعاونته وعلى أي حال ليس للقاضي الشرعي أوأي موظف آخر أن يحكم في
المنازعات التي تقع بين التجار الفرنساويين وباقي رعايا فرنسا حتى لو طلبوا منه الحكم بينهم
وان أصدر حكما في مثل هذه الاحوال يكون حكمه لاغيا لا يعمل به مطلقا

﴿البند الرابع﴾ لا يجوز سماع الدعاوى المدنية التي يقيمها الاتراك أوجباة الخراج أوغيرهم
من رعايا جلالة السلطان ضد التجار أوغيرهم من رعايا فرنسا أوالحكم عليهم فيها مالم يكن مع
المدعين سندات بخط المدعى عليهم أوحجة رسمية صادرة من القاضي الشرعي أوالقنصل
الفرنساوي وفي حالة وجود سندات أوحجج لا تسمع الدعوى أوشهادة مقدمها الا بحضور
وترجمان القنصل

﴿البند الخامس﴾ ولا يجوز للقضاة الشرعيين أوغيرهم من مأموري الحكومة العثمانية
سماع أي دعوى جنائية أوالحكم ضد تجار ورعايا فرنسا بناء على شكوى الاتراك أوجباة
الخراج أوغيرهم من رعايا الدولة العلية بل على القاضي أوالمأمور التي ترفع اليه الشكوى
أن يدعو المتهمين للحضور بالباب العالي محل اقامة الصدر الاعظم الرسمي
وفي حالة عدم وجود الباب المشار اليه (أي اذا حصلت الواقعة في محل غير الاستانة) يدعوهم
أمام أكبر مأموري الحكومة السلطانية وهناك يجوز قبول شهادة جابي الخراج
والشخص الفرنساوي ضد بعضهما

﴿البند السادس﴾ لا يجوز محاكمة التجار الفرنساويين ومستخدميهم وخادميهم فيما
يختص بالمسائل الدينية أمام القاضي أوالسنجق بيك أوالصو باشي أوغيرهم من المأمورين
بل تكون محاكمتهم أمام الباب العالي ومن جهة أخرى يكون مصرح لهم باتباع شعائر
دينهم ولا يمكن جبرهم على الاسلام أواعتبارهم مسلمين مالم يقروا بذلك غير مكرهين

﴿البند السابع﴾ لو تعاقد واحد أوأكثر من رعايا فرانسا مع أحد العثمانيين أواشترى منه
بضائع أواستدان منه نقودا ثم خرج من الممالك العثمانية قبل أن يقوم بما تعهد به فلا يسأل
القنصل أوأقارب الغائب أوأي شخص فرنساوي آخر عن ذلك مطلقا وكذلك لا يكون ملك
فرانسا ملزما بشئ بل عليه أن يوفي طلب المدعي من شخص المدعى عليه أوأملاكه لو وجدت
باراضي الدولة الفرنساوية أوكان له أملاك بها

﴿البند الثامن﴾ لا يجوز استخدام التجار الفرانساويين أومستخدميهم أوخدامهم أو
سفنهم أوفلائكهم أومايوجد بها من اللوازمات أوالمدافع والذخائر أوالتجارة جبرا عنهم في
خدمة جلالة السلطان الاعظم أوغيره في البر والبحر مالم يكن ذلك بطوعهم واختيارهم

﴿البند التاسع﴾ يكون لتجار فرانسا ورعاياها الحق في التصرف في كافة متعلقاتهم بالوصية
بعد موتهم وعند وفاة أحدهم وفاة طبيعية أوقهرية عن وصية فتوزع أمواله وباقي

1

-تتضمن هذه البنود الإمتيازات القضائية التي يحظى بها الرعايا الفرنسيين في الأراضي العثمانية، وحرية ممارسة شعائرهم الدينية.

[1]- محمد فريد بك: المرجع السابق ،ص92.

ممتلكاته على حسب ماجاء بها ولو توفى ولم يوص فتسلم تركته الى وارثه أو الوكيل عنه بمعرفة القنصل لو كان فى محل وفاته قنصل والا فتحفظ التركة بمعرفة قاضى الجهة بعد ان تعمل بها قائمة جرد على يد شهود أمالو كانت الوفاة فى جهة بها قنصل فلا يكون للقاضى أو مأمور بيت المال أو غيرهما حق فى ضبط التركة مطلقا ولو سبق ضبطها بمعرفة أحد منهم يصير تسليمها الى القنصل أو من ينوب عنه لو طلبها قبل الوارث أو وكيله وعلى القنصل توصيلها او تسليمها الى صاحب الحق فيها

﴿البند العاشر﴾ بمجرد اعتماد جلالة السلطان وملك فرانسا لهذه المعاهدة فجميع رعاياهما الموجودين عندهما أو عند تابعيهم أو على مراكبهم أو سفنهم أو فى أى محل أو اقليم تابع لسلطتهما فى حالة الرق سواء كان ذلك بشرائهم أو بأسرهم وقت الحرب يصيرا خراجهم فورا من حالة الاسترقاق الى بحبوحة الحرية بمجرد طلب وتقرير السفير أو القنصل أو أى شخص آخر معين لهذا الخصوص ولو كان أحدهم قد غير دينه ومعتقده فلا يكون ذلك مانعا الاطلاق سراحه

ومن الآن فصاعدا لا يجوز لجلالة السلطان أو ملك فرنسا ولا لقبودانات البحر ورجال الحرب أو أى شخص آخر تابع لاحدهما أو لمن يستأجرونهم لذلك سواء فى البر والبحر أخذ أو شراء أو بيع أو حجز أسراء الحرب بصفة أرقاء ولو تجاسر قرصان أو غيره من رعايا احدى الدولتين المتعاقدتين على أخذ أحد رعايا الطرف الآخر أو اغتصاب أملاكه أو أمواله يصير اخبار حاكم الجهة وعليه ضبط الفاعل ومعاقبته على مخالفته شروط الصلح عبرة لغيره ورد ما يوجد عنده من الاشياء المغتصبة الى من أخذت منه واذا لم يضبط الفاعل فيمنع هو وجميع شركائه من الدخول فى البلاد وتضبط ممتلكاته لجانب الحكومة التابع اليها ويصير التعويض على ما حصل له من الضرر مما يصادر من أملاك الجانى وهذا لا يمنع من مجازاته لو صار ضبطه فيما بعد وللمجنى عليه أن يستعين على الحصول على ذلك بضامنى هذا الصلح وهم السر عسكر عن الجناب السلطانى وأكبر القضاة عن ملك فرانسا

﴿البند الحادى عشر﴾ لو تقابلت دوناغات احدى الدولتين المتعاقدتين ببعض مراكب رعايا الدولة الاخرى فعلى هذه المراكب تنزيل قلوعها ورفع أعلام دولتها حتى اذا علمت حقيقتها لا تحجزها أو تضايقها السفن الحربية أو أى تابع آخر للدولة صاحبة الدوناغة واذا حصل ضرر لاحدهما فعلى الملك صاحب الدوناغة تعويض هذا الضرر فورا واذا تقابلت سفن رعايا الدولتين فعليهما رفع العلم وابداء السلام بطلقة مدفع والمجاوبة بالصدق لو سئل ربانها عن الدولة التابع اليها واما تعلم حقيقتها لا يجوز لاحداها أن تفتش الاخرى بالقوة أو تسبب لها أى عائق كان

﴿البند الثانى عشر﴾ اذا وصلت احدى المراكب الفرنساوية سواء بطريق الصدفة أو غيرها الى احدى مين أو شطوط الدولة العلية تعطى ما يلزمها من المأكولات وغيرها من

1

-تتعلق هذه البنود بمسألة الرق، فيتم إطلاق سراح جميع أسرى الطرفين ولا يجوز بعد عقد هذه المعاهدة أسر رعايا الطرفين أو حجز السلع (عمليات السطو)في عرض البحار.

[1]- محمد فريد بك: المرجع السابق ،ص93.

الاشياء مقابلة دفع الثمن المناسب بدون الزامها تفريغ مابها من البضائع لدفع الاثمان ثم يباح لها الذهاب أينما تريد واذا وصلت الى الآستانة وأرادت السفر منها بعد الاستحضار على جواز الخروج من أمين الجمرك ودفع الرسم اللازم وتفتيشها بمعرفة الامين المشار اليه فلا يجوز ولا يمكن تفتيشها فى أى محل آخر الا عند الحصون المقامة بمدخل بوغاز جاليبولى (الدردنيل) بدون دفع شئ مطلقا الا عند هذا البوغاز ولا فى أى مكان آخر عند خروجها خلاف ماصار دفعه سواء كان الطلب باسم جلالة السلطان أو أحد مأموريه

﴿ البند الثالث عشر ﴾ لو كسرت أو غرقت مراكب احدى الدولتين بالصدفة أو غيرها عند البلاد التابعة للطرف الآخر فمن ينجو من هذا الخطر يبقى متمتعا بحريته لا يمانع فى أخذ ما يكون له من الامتعة وغيرها أما لو غرق جميع من بها فلا يمكن تخليصه من البضائع يسلم الى القنصل أو نائبه لتسليمها الاربابها بدون أن يأخذ القبودان باشا أو السنجق بيك أو الصوباشى أو القاضى أو غيرهم من مأمورى الدولة أو رعاياها شيأ منها والا فيعاقب من يرتكب ذلك بأشد العقاب وعلى هؤلاء المأمورين أن يساعدوا من يخصص لاستلام الاشياء المذكورة

﴿ البند الرابع عشر ﴾ لو هرب أحد الارقاء المملوكين لاحد العثمانيين واحتمى فى بيت أو مركب أحد الفرنساويين فلا يجبر الفرنساوى الاعلى البحث عنه فى بيته أو مركبه ولو وجد عنده يعاقب الفرنساوى بمعرفة قنصله ويرد الرقيق لسيده واذا لم يوجد الرقيق بدار أو مركب الفرنساوى فلا يسأل عن ذلك مطلقا

﴿ البند الخامس عشر ﴾ كل تابع لملك فرانسا اذا لم يكن أقام بأراضى الدولة العلية مدة عشر سنوات كاملة بدون انقطاع لا يلزم بدفع الخراج أو أى ضريبة أيا كان اسمها ولا يلزم بحراسة الاراضى المجاورة أو مخازن جلالة السلطان ولا بالشغل فى الترسانة أو أى عمل آخر وكذلك تكون معاملة رعايا الدولة فى بلاد فرانسا

وقد اشترط ملك فرانسا أن يكون للبابا وملك انكلترا أخيه وحليفه الابدى وملك ايقوسيا الحق فى الاشتراك بمنافع هذه المعاهدة لو أرادوا بشرط أنهم يبلغون تصديقهم عليها الى جلالة السلطان و يطلب منه اعتماد ذلك فى ظرف ثمانية شهور تمضى من هذا اليوم

﴿ البند السادس عشر ﴾ يرسل كل من جلالة السلطان وملك فرانسا تصديقه للآخر على هذه المعاهدة فى ظرف ستة شهور تمضى من تاريخ امضائها مع الوعد من كليهما بالمحافظة عليها والتنبيه على جميع العمال والقضاة والمأمورين وجميع الرعايا بمراعاة كامل نصوصها بكل دقة ولكى لا يدعى أحد الجهل بهذه المعاهدة يصير نشر صورتها فى الآستانة واسكندرية ومصر ومرسيليا ونار بونة وفى جميع الاماكن الاخرى الشهيرة فى البر والبحر التابعة لكل من الطرفين انتهت المعاهدة

-

[1] تشير البنود الأخيرة إلى الإجراءات اللازمة في حالة فرار الأسرى أو كسر مراكب إحدى الدولتين بالصدفة أو عن طريق الخطأ،كما يتعهد السلطان العثماني بعدم دفع أي ضريبة بالنسبة للفرنسيين المقيمين في الأراضي العثمانية إن قلت مدة إقامتهم عن 10 سنوات،كما طالب الملك الفرنسي بحق مشاركة البابا وملك إنجلترا بمنافع هذه المعاهدة ليتم أخيرا التصديق على المعاهدة والتعهد بإحترامها.

[1]- محمد فريد بك: المرجع السابق، ص94.

الملحق رقم (03): موقع الباستيون.[1]

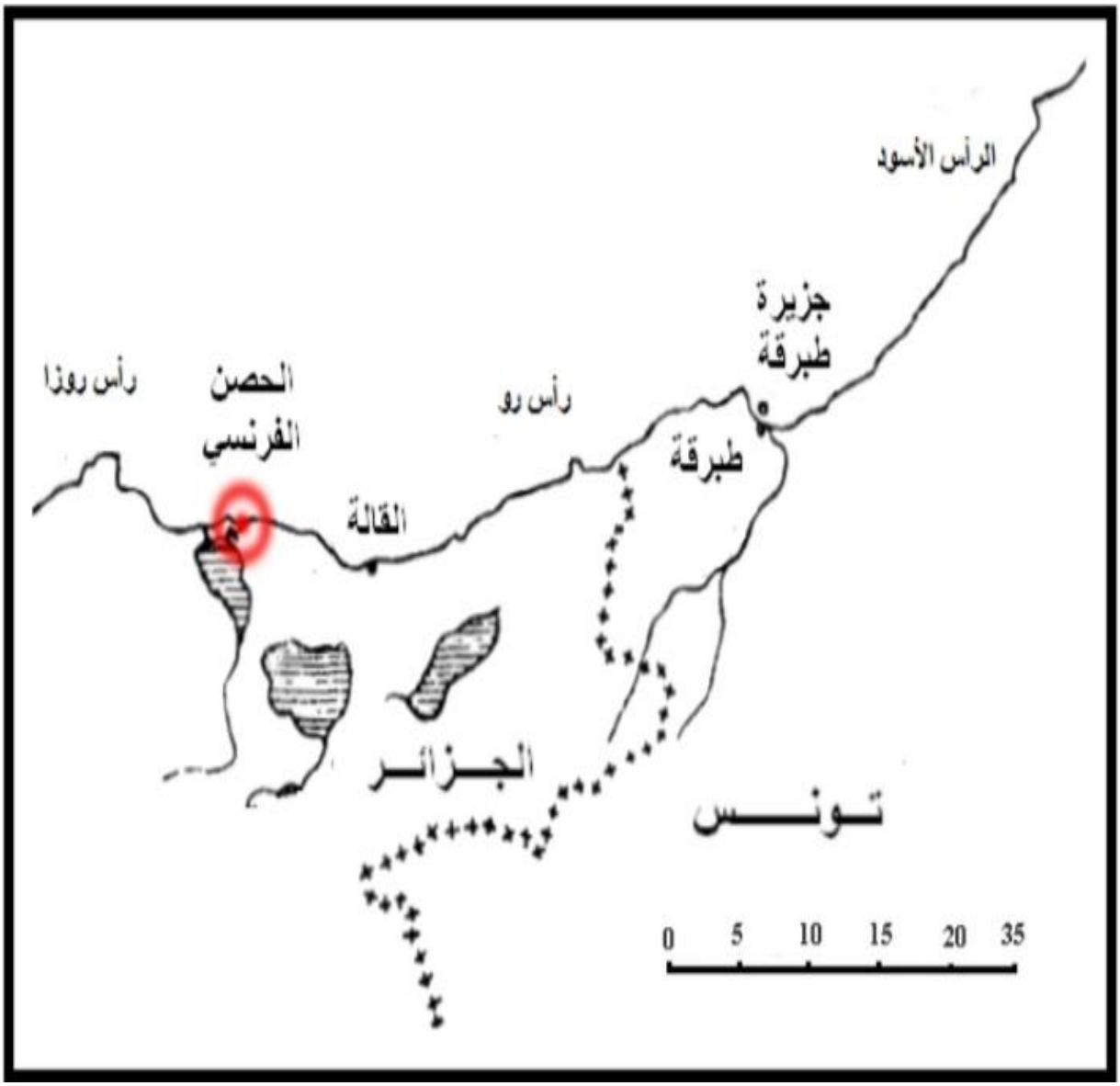

تمثل الخريطة مكان الباستيون في ولاية الطارف الواقعة بأقصى شمال شرق الجزائر في الحدود التونسية، يبعد الباستيون عن رأس روزا بحوالي 28 كلم غربا، وعن القالة حوالي 12 كلم شرقا.

[1]– وهيبة خليل: الحصن الفرنسي الباستيون بمدينة القالة خلال الفترة العثمانية –دراسة تاريخية أثرية–، المجلة التاريخية الجزائرية، ع2، جامعة المدية، 2022م، ص 310.

الملحق رقم (04):مرافق الباستيون.[1]

01	مستشفى
02	مخازن
03	كنيسة
04	قلعة
05	حامية
06	البوابة الرئيسية
07	مسجد
08	بئر
09	مركز المراقبة
10	مزرعة
11	سفن صيد المرجان
12	طاحونة هوائية

[1]- وهيبة خليل، المرجع السابق، ص313.

الملحق رقم (05):إسم المركز المذكور في معاهدة تجديد الإمتيازات لسنة 1604م.

البند 12:

«إنا أسلافنا الأجلاء ذوي الذكر المجيد قد منحوا للفرنسيين حق صيد المرجان والسمك في خليج شتورة التابع للجزائر وتونس فإننا نرخص لهم نحن أيضا صيد المرجان والسمك في هاته الجهات العادة القديمة ولن نسمح بمضايقتهم من طرف أي أحد حول هذا الموضوع ».[1]

-تتكون معاهدة الإمتيازات التي جددت لصالح فرنسا سنة 1604م في عهد السلطان أحمد، من 16 بندا وينص البند الثاني عشر بشكل صريح على إعادة منح حق صيد المرجان للفرنسيين في خليج شتورة التابع لمدينة سكيكدة، وهذا ما خالفه الفرنسيون الذين لم يكتفوا بطبيعة الحالة بخليج شتورة، فقد كانوا يصطادون في كل السواحل الشرقية الغنية بالمرجان.

[1]- جمال قنان: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500-1830م، طبعة خاصة، الجزائر، 1987م، ص70.

الملحق رقم(06): صادرات الشركة الفرنسية أواخر القرن 18م.[1]

المواد الأولية	الكمية
الشمع والعسل	من 300 إلى 400 قنطار
الجلد	من 10.000 إلى 25.000 قطعة
الصوف	من 7000 إلى 12.000 قنطار
الحبوب	من 600 ألف إلى 800 ألف حمولة

[1]- ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي بوعبدلي: الجزائر في التاريخ -العهد العثماني -، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص76.

القائمة البيبليوغرافية

أولا :المصادر

1.البهوتي منصور بن يونس بن صلاح الدين: المنح الشافيات بشرح مفردات الإمام أحمد،تحقيق: عبد الله بن محمد المطلق، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، السعودية، 2006.

2.هابنسترايت: رحلة العالم الألماني ج.أو.هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس (1145هـ-1732م)، ترجمة: ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2007.

3.كربخال مارمول: إفريقيا، ترجمة: محمد حجي وآخرون،ج3، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1984.

ثانيا :المراجع

أ.الكتب:

1.بوعزيز يحيي: علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوروبا 1500-1830م، دار البصائر، الجزائر، 2009.

2.بك محمد فريد: تاريخ الدولة العثمانية العلية، ط2، مطبعة محمد أفندي مصطفى، مصر، 1896.

3.دراج محمد: الدخول العثماني إلى الجزائر ودور الإخوة بربروس 1512-1543م، شركة الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

4.زروال محمد: العلاقات الجزائرية الفرنسية (1791-1830)، مطبعة دحلب، الجزائر، 1994.

5.الزبيري محمد العربي: التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972.

6.الملغوث سامي عبد الله بن أحمد: أطلس الحملات الصليبية على المشرق الإسلامي

في العصور الوسطى، شركة العبيكان للأبحاث والتطوير، الرياض، 2009.

7.المدني أحمد توفيق:محمد بن عثمان باشا داي الجزائر 1766-1791م سيرته ،حروبه،أعماله،نظام الدولة ،الحياة العامة في عهده ،المؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر ،1986.

8.سعيدوني ناصر الدين: النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792-1830م)، ط2، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر2012.

9.سعيدوني ناصر الدين، المهدي بوعبدلي: الجزائر في التاريخ -العهد العثماني -، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

10.عباد صالح: الجزائر خلال الحكم التركي (1514-1830م)،دارهومه، الجزائر، 2012.

11.عوض لويس: الثورة الفرنسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1991.

12.قنان جمال: العلاقات الفرنسية الجزائرية (1790-1830)، منشورات متحف المجاهد، الجزائر، 1976.

13.قنان جمال: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500-1830م، طبعة خاصة، الجزائر، 1987م.

14.رياض محمد: الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكا، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2014.

15.شويتام أرزقي: نهاية الحكم العثماني في الجزائر (1800 – 1830)، دار الكتاب العربي، الجزائر،2011.

ب–الرسائل الجامعية:

1.حالة خديجة: الجاليات الأوروبية في الجزائر إبان العهد العثماني (1700–1830م)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث،كلية العلوم الإنسانية، جامعة أحمد دراية–أدرار، 2012–2013.

2.لكحل الشيخ:نشاط وكالة الباستيون وأثره على العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال النصف الأول من القرن 11هـ/17م(1604–1659م)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث،كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ، جامعة غرداية، 2012–2013.

3.لعبيدي علي: الحركات المناوئة للسلطة العثمانية في الجزائر خلال العهد العثماني (1519–1830م)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 2018–2019.

4.العلي نورة عبد الرزاق: السلطان سليمان القانوني (حياته،حروبه،إدارته)، رسالة ماجيستير في تاريخ الدولة العثمانية،كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة دمشق، 2010.

5.غطاس عائشة: العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر (1619–1694م)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، معهد التاريخ،جامعة الجزائر، 1984–1985م.

ج–الدوريات:

1.بلعمري فاتح:حملة اللورد إكسموث على مدينة الجزائر سنة 1816م في عيون رحالة محلي و قنصل أجنبي ،مجلة معارف ، ع 17، جامعة المسيلة ،2014.

2.بن عيسى فاطمة: الحملة الإنجليزية الهولندية على إيالة الجزائر 1816م من خلال وثائق مركز الأرشيف الوطني الجزائري ووثائق المكتبة الوطنية الجزائرية ،مجلة التاريخ المتوسطي ،م 2، ع 2، جامعة وهران، 2020 .

3.بودريعة ياسين:آلية التدرج في المناصب الإدارية السامية بالجزائر خلال فترة الدايات (1671-1830م)،مجلة المواقف للبحوث و الدراسات في المجتمع و التاريخ ،م 17،ع 1 ،جامعة البويرة، 2021.

4.الثقفي يوسف علي رابع: معاهدة الإمتيازات العثمانية -الفرنسية لعام 941هـ-1535م،مجلة العلوم الشرعية والدراسات الإسلامية، ع6، الرياض، د.سنة.

5.حزيم حسن زغير: إرتقاء نابليون بونابرت للسلطة في فرنسا (1769-1799)،مجلة كلية الآداب، ع98،العراق،د.سنة.

6.خليل وهيبة: الحصن الفرنسي (الباستيون) بمدينة القالة خلال الفترة العثمانية -دراسة تاريخية أثرية-، المجلة التاريخية الجزائرية، ع2، جامعة المدية، 2022.

7.زكرياء جودي: دور الباستيون في النزاعات العسكرية بين الجزائر وفرنسا في القرن 17م، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، م4، ع1، الجزائر، 2033.

8.عبد المجيد قدور: النشاط الإقتصادي الفرنسي في الجزائر وتونس خلال العهد العثماني، مجلة العلوم الإنسانية، م أ، ع28، قسنطينة، الجزائر،2008.

9.لعربي إسمهان: البستيون الفرنسي بالقالة من خلال مراسلات محلية (1)مخطوطة، مجلة عصور، ع2، جامعة وهران، 2010.

10.محمد جمعة محمد:أسواق كونتية شامباني الموسمية في المملكة الفرنسية خلال القرنين الثاني عشر و الثالث عشر الميلاديين ،مجلة سوبك للدراسات التاريخية و الحضارية ، ع 3،جامعة الفيوم ، 2022.

11.مداح محمد، بليل محمد :واقع العلاقات السياسية الجزائرية الفرنسية خلال القرن 18م ،مجلة العبر للدراسات التاريخية الأثرية في شمال إفريقيا ، م 1، ع2 ، جامعة تيارت ، 2018.

د–المعاجم:

1.الخطيب مصطفى عبد الكريم: معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1996.

فهرس الموضوعات

البسملة

الإهداء

شكر وتقدير

قائمة المختصرات

مقدمة.....أ

الفصل الأول: الإمتيازات الفرنسية في الجزائر قبل 1791م

المبحث الأول: المعاهدة العثمانية –الفرنسية 1535م .....10.

1–دوافع إبرام المعاهدة ..... 10.

2–مضمون المعاهدة.....12.

3–آثار المعاهدة .....13.

المبحث الثاني: شركة الباستيون 1561م.....15.

1–التعريف بالباستيون.....16.

2–نشاط الباستيون و ملحقاته.....18.

3–تجاوزات الباستيون و رد فعل الجزائريين.....21.

الفصل الثاني:الشركة الإفريقية الملكية

المبحث الأول: نشأة الشركة .....29.

المبحث الثاني: أهداف تأسيس الشركة .....31.

المبحث الثالث: نشاط الشركة.....33.

المبحث الرابع: نهاية الشركة .....35.

الفصل الثالث:الوكالة الإفريقية

المبحث الأول: تأسيس الوكالة.....41.

المبحث الثاني: نشاط الوكالة.....43.

المبحث الثالث: تحويل المؤسسات الى بريطانيا .....44.

المبحث الرابع: تأثير الشركات الفرنسية على الإقتصاد الجزائري .....47.

خاتمة .....51.

الملاحق .....53-61.

القائمة البيبليوغرافية .....63-67.

فهرس الموضوعات .....70.